وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية .

قسم: التاريخ.

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل ط1:181835074964

رقم التسجيل ط2:181835082353

النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي شط العرب بين العراق وإيران –أنموذجا–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة : الماستر **LMD** في تخصص: تاريخ وطن عربي المعاصر

من إعداد الطالبة: – اشراف:

– بوخلط إيمان د/ الياس بن سديرة

– صيد شاريهان

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	د/– عامر خيّر	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف	رئيسا
2	د/– الياس بن سديرة	أستاذ محاضر (ب)	محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	د/– قويدر عاشور	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022–2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في اتمام هذا البحث العلمي

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ الياس بن سديرة على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستي في جوانبها المختلفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة دون نسيان كل من علمني في حياتي الدراسية.

وآخيرا أتقدم بالشكر الى كل من مدوا لي يد العون والمساعدة.

الإهداء

أهدي تخرجي وثمرة جهدي وفرحتي التي انتظرتها طوال حياتي الى من مهدت لي طريق العلم وكانت

الداعم الأول لي لتحقيق طموحاتي الى من لا تنساني بالدعاء في ليلها ونهارها الى من لا أجد كلمات تعبر عن قيمتها أمي الغالية حفظها الله ورعاها

والى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا والذي لا ينفصل اسمه عن اسمي والحاضر بروح قلبي لا يغيب أبي الغالي رحمه الله .

والى كل عائلتي

والله ولي التوفيق

"وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين"

بوخلط إيمان

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى أهله وصحبه أجمعين

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع الى التي تعبت من أجلي الى نبع الحنان الى من ساندتني في صلاتها ودعاءها

والى التي لا يمكن للكلمات ان توفي حقها أمي الغالية أطال الله في عمرها

والى الذي أحمل اسمه بكل فخر والى والدي العزيز رحمه الله والى زوجي العزيز الذي رافقني في كل خطوة كان سند وعون لي

صيد شاريهان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي
ايران العراق

إعداد الطلبة:

1- بو خلط ايمان رقم التسجيل: 18183507496

2- مهيد شريهان رقم التسجيل:

القسم: تاريخ **الشعبة:** **التخصص:** تاريخ وطن عربي معاصر

إشراف: الياس بن سعيدة **الرتبة:** أستاذ محاضر (ب)

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2022-2023 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

د/بوقزولة عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: / 2023

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بوخاط ليمان

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119990995026280009

الصادرة بتاريخ : 25 04 2023 **عن دائرة :** المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية **قسم:** التاريخ

تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر **تحت رقم التسجيل:** 191835074964

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي العراق ايران

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

مقدمة

مقدمة :

تعتبر دراسة الحدود السياسية بين الدول ذات أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، حيث أنها ترتبط بشكل مباشر بالسيادة وسلامة التراب الوطني لكل دولة، كما أنها من أهم عوامل الأمن والاستقرار وحسن الجوار في حالة الحدود المتفق عليها، وهذا ما يجعل انتهاكها يؤدي لحالة من التوتر والصراع تصل أحيانا الى مرحلة الحرب.

حيث تشكل النزاعات المتعلقة بالحدود أحد أهم المشكلات العالمية، والتي تؤثر بشكل واضح على العلاقات بين الدول وتسبب الانقسامات والنزاعات والحروب.

وسواء كان النزاع حول الحدود التاريخية والثقافية والعرقية، أو حول الحدود الجغرافية وما قد تحتويه من موارد طبيعية كالنفط أو المياه العذبة..، أو اختلاف في التفسير القانوني للحدود ومناطق السيادة، كلها عوامل جعلت الحدود بين الدول في كثير من أقاليم العالم تشهد سلسلة من التوترات والاشتباكات.

وفي منطقة الشرق الأوسط وأساسا في منطقة الخليج العربي كانت المشكلات المتعلقة بالحدود حاضرة وبقوة، وتكاد تكون واحدة من أبرز مظاهر الحياة السياسية تعقيدا، لارتباطها الوثيق بمشكلات نشوء الدولة الحديثة فيه.

حيث أن حدود الدولة الحديثة في منطقة الشرق الأوسط تمثل أبرز الأمثلة عن النزاعات الحدودية الموضوعة لخدمة منطق استعماري، والتي رسمت دون مراعاة المعايير المعتادة لترسيم الحدود، كوجود الفواصل الطبيعية، وتتبع مناطق التمايز الثقافي والاجتماعي، واحترام تطلعات السكان.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

فمشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، بوصفها وحدة اقليمية، تشكل معضلة شائكة ومتشبعة وشديدة التعقيد، خاصة وأن العامل الخارجي هو من زرع بذور هذه المعضلة، ووضع العراقيل أمام تسويتها.

فالأهمية الجيواستراتيجية لاقليم الخليج العربي جعلت منه موضوعا للمنافسة الاستعمارية الاوربية، غير أن بريطانيا كانت قادرة على توسيع نفوذها بداية من القرن السابع عشر الميلادي ثم في مرحلة لاحقة السيطرة الكاملة على المنطقة الى غاية النصف الثاني من القرن العشرين.

لقد كان لبريطانيا الدور البارز في صناعة التاريخ الحديث للمنطقة من خلال رسم الحدود بين دولها، وكان للتطور المستقل لكل دولة وتنامي النزعة الوطنية والسعي لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، أن أنتج هذا الأمر، وضعا خاصا لكل دولة، وتطلعات جيبوليتيكية تتعلق بأهمية موقعها وتأثيره على علاقاتها الخارجية، والتي غالبا ما ترتبط بالواجهة البحرية.

وبصرف النظر عن الأهمية المطلقة لوجود واجهة بحرية، فإن طولها وتجهيزها بالموانئ له تأثير واضح على موازين القوى والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للدولة.

هذا فضلا على أن الواجهة البحرية تشكل أساسا لرغبة الدول في الهيمنة التجارية وممارسة النفوذ الاقليمي.

ولأن التقسيمات الاستعمارية للمنطقة حرمت العراق من واجهة بحرية واسعة على الخليج العربي، عندما تم رسم معالم كيان سياسي جديد هو الكويت ضمن البوابة البحرية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الطبيعية للعراق*، ما جعل من شط العرب* –والذي يقع على ضفافه ميناء البصرة*– المنفذ الوحيد لصادرات العراق من النفط، والذي يمثل عصب الاقتصاد العراقي.

وعلى اعتبار شط العرب يجري على جزء من الحدود العراقية–الايرانية، وبالنظر لأهميته التجارية كونه ممرا مائيا هاما يستخدمه كل من العراق وإيران للملاحة النهرية والتجارة، وهو أحد القضايا الجوهرية التي لها تأثير مباشر في النزاع الحدودي بين العراق وإيران وفي المعاهدات والاتفاقيات التي جمعت بين البلدين.

لذلك يأتي هذا البحث ليعالج أهمية شط العرب في تصاعد التوتر الحدودي بين العراق وإيران في ظل الأطماع الايرانية في المنطقة وعدم امتلاك العراق لواجهة بحرية مهمة تلبي احتياجاته الاقتصادية، وأثر ذلك في تحول التوتر والمناوشات على الحدود الى حالة من الصراع الحقيقي أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار.

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة هي:

- ما هو السياق التاريخي لتشكل كل من العراق وإيران كدولتين معاصرتين؟
- ما هي جذور النزاع الحدودي بين الدولتين؟
- ما مدى أهمية شط العرب في النزاع الحدودي بين الدولتين، وكيف تم ترسيم الحدود بين البلدين في نهر شط العرب ضمن اتفاقيات الحدود بينهما؟

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

* نشير إلى أن الدولتين عرفتا نزاعا حدوديا من أخطر النزاعات العربية العربية خاصة بعد استقلال الكويت سنة 1961م، واعتلاء صدام حسين السلطة في العراق سنة 1979م.

* يتألف شط العرب من التقاء نهري الدجلة والفرات، ويبلغ عرض مجراه بين 1 و2 كم، أما طوله من التقاء النهرين عند بلدة القرنة الى مصبه في الخليج العربي عند بلدة الفاو فيبلغ حوالي 180 كلم، حيث أن نصف هذه المسافة تقريبا يجري في العراق والنصف الثاني يصبح حدا فاصلا بين العراق وإيران. وسنتطرق إليه خلال الفصل الثالث من هذا البحث.

* ميناء البصرة يقع على بعد 135 كيلومترا من مصب النهر في الخليج العربي، وهو يقع بالقرب من أهم حقول النفط والغاز في العراق. لذلك يعد أهم نقاط تصدير النفط العراقي وهو واحد من 7 موانئ بمحافظة البصرة منها 5 تجارية و2 نفطية.

وتكمن أهمية الموضوع في أنه يعالج موضوع تاريخي يتعلق بالحدود في منطقة استراتيجية حيوية بالنسبة للعالم ككل، وبين دولتين مهمتين في منطقة الخليج وهما العراق وإيران، في ظل سعي كل منها ومنذ نشأة الدولة الحديثة فيهما الى أن تتبوأ مكانة اقليمية ودولية، ورغم الهدوء النسبي حول الحدود بين البلدين الا أن مسببات النزاع مازالت قائمة، وهو ما يجعل البحث في أسباب النزاع الحدودي وجذوره مسألة مهمة، اضافة الى هذا – ورغم وجود عديد الخلافات والنزاعات الحدودية العربية في منطقة الخليج– فان هذا النزاع الحدودي تكمن أهميته كونه بين دولة عربية وأخرى غير عربية.

وقد تم اختيار الموضوع بناءا على الرغبة الشخصية في فهم حقيقة النزاع الحدودي بين العراق وإيران بمختلف تطوراتها، أما عن أسباب التركيز على شط العرب فلأنه يمثل شريان صادرات العراق من النفط ومنفذه الوحيد نحو ميناء البصرة، وسعي إيران لفرض معايير جديدة في شط العرب وتغيير الاتفاقيات التاريخية التي رسمت الحدود في المنطقة، اضافة الى أن النزاع الحدودي العراقي الايراني في شط العرب أخذ منعرجا خطيرا سنة 1980م باندلاع الحرب بين البلدين.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

كتاب نزاعات الحدود في الخليج للمؤلف سالم مشكور وكتاب الصراع العراقي الفارسي للمؤلف عماد عبد السلام رؤوف كمصدرين أساسيين تناولا قضية الحدود العراقية الايرانية بمختلف تفاصيلها الى جانب جملة من المراجع من كتب ومجلات تناولت الموضوع أهمها كتاب التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب للمؤلف عبد القادر النجار وكتاب الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية للمؤلف جابر ابراهيم الراوي تناولا قضية الحدود العراقية الايرانية بمختلف تفاصيلها كما اعتمدت على مراجع أخرى مثل كتاب دراسة في العلاقات العربية الايرانية للمؤلف محمد حسن العيدروس

وكتاب العلاقات العراقية الايرانية وأثرها على القضية الكردية للمؤلف سعيد خديدة علو، وكتاب العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران للمؤلف شاكر صابر الضابط، كما استعنت بعدد من الدراسات السابقة لإثراء موضوع الدراسة منها رسالة ماجستير تحت عنوان ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية لخالد عبد الرحمن العصيمي.

حيث كان لما جمعناه من مادة علمية ومن أجل معالجة الاشكالية المطروحة أن قسمنا بحثنا الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تطرقنا في الفصل الأول الى الحدود السياسية المفهوم وبدايات الاهتمام والنشأة أما الفصل الثاني فقد خصصناه الى دراسة الأهمية الجغرافية لإيران والعراق مع إعطاء لمحة تاريخية عنهما وجذور النزاع الحدودي بينهما أما الفصل الثالث فقد عالجت فيه شط العرب وأثره في تطور النزاع الحدودي بين العراق وإيران.

- وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي يتناسب مع تحليل الوقائع التاريخية اضافة الى اعتماد الوصف في بعض الأحداث.

ونشير الى أنه وخلال إعداد البحث واجهتنا عدة صعوبات من بينها:

- أن الموضوع ذو طابع جغرافي سياسي وكذلك قانوني وصعوبة تناوله من الناحية التاريخية في ظل تداخل جوانب الموضوع.
- وفرة المادة العلمية وصعوبة انتقاء ما يتلاءم مع طبيعة الموضوع.

وأخيرا فإنه لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد ونرجو أن يكون بحثنا هذا اضافة الى مكتبة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الفصل الأول:

الحدود السياسية المفهوم وبدايات الاهتمام والنشأة

أولا : ماهية الحدود

ثانيا: نشأة وتطور فكرة الحدود

ثالثا: أنواع الحدود

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تعد مشكلات الحدود ظاهرة ذات طابع عالمي وان أكثر الحروب والنزاعات حدة وتأثير في السياسة الدولية نشأت حول مسألة الحدود واشكالياتها.

أولا: ماهية الحدود

1/ مفهوم الحدود

لغة:

جمع حد وهو الحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء حده، وتمييز الشيء عن الشيء، أي أن الحد هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين لمنع اختلاطهما أو لئلا يبقي أحدهما على الآخر[1].

اصطلاحا:

تعني الخطوط الوهمية التي تفصل اقليم دولة ما عن دولة أخرى، ويعرفها البعض بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع الدولة أن تمارس فيه سيادتها وسلطتها، ويدخل ضمنه أراضي الدولة ورقعتها السياسية والمسطحات المائية التي تقع داخلها سواء أكانت بحيرات أو أنهار، وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة، وتبدأ سيادة دولة أخرى بمالها من نظم خاصة وقوانين مختلفة[2].

وقبل العصر الحديث لم تكن الحدود معرفة ومرسومة ومحددة بدقة كبيرة بشكلها الحالي فقد ساد مصطلح التخوم المعبر عن الحد الذي يمتد اليه اقليم الدولة، أما الثغر فهو منطقة أو مساحة

جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[1] سامية يتوجي، محاضرات في مقياس القانون الدولي للحدود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021، ص09.

[2] زياد عبد الوهاب، أحمد طارق ياسين، دور التحكيم الدولي في تسوية منازعات الحدود، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص17.

من الأرض تترك كحاجز بين اقليمين سياسيين، وكانت الثغور هي الشكل السائد للحدود قبل الدولة الحديثة[3].

ويمكن التفريق بين الحدود والتخوم من خلال الوضوح والثبات، فالحدود تكون واضحة المعالم وهي ذات معنى أوسع من التخوم، في حين أن التخوم غير واضحة ويمكن أن تدخل ضمن الحدود: غير أنها تتميز بالثبات والتماسك على عكس الحدود التي تكون غير ذلك فقد يجري عليها تغيير وقد تنتقل بسهولة اذا ما أرادت الدول المتجاورة ذلك[4].

ثانيا: نشأة وتطور فكرة الحدود

1- الحدود قبل العصر الحديث:

أكدت الدراسات التاريخية في مجملها أن الانسان في المراحل التاريخية الأولى مارس حرفتي الرعي والصيد، وبالتالي الانتقال لأجل ضمان متطلبات الحياة من أكل وشرب ومأوى التي كانت متاحة ومتوفرة لقلة السكان واتساع المساحة الأرضية، غير أن استقرار الانسان وممارسته للزراعة وخضوعه مع مرور الوقت الى نظام قبلي تحكمه مجموعة من الضوابط تنامى عنده الشعور بالملكية والحيازة[5].

ولأجل حماية هذه المكتسبات كانت تترك منطقة تختلف مساحتها بحسب طبيعة الأرض تتكون في أغلب الأحيان من شريط واسع من الاقليم ويكون هذا الشريط اما من جبال أو أنهار أو صحاري قاحلة غير قابلة للسكن في بعض الأحيان على حدود قبيلة أو بين قبيلتين تمنع حدوث

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[3] يعقوبي حسين، الجدران الحدودية في العلاقات الدولية من التشديد الى مرونة الحدود المعولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، المسيلة، 2021-2022، ص07

[4] زياد عبد الوهاب، أحمد طارق ياسين، دور التحكيم الدولي، المرجع السابق، ص18.

[5] جابر ابراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية- الايرانية، د.ط، المطبعة الفنية الحديثة، د.م، 1970م، ص57.

الاحتكاك والمنازعات وكان لهذه المنطقة وضعها الخاص ولا يستطيع القبائل المجاورة احتلالها والسيطرة عليها خشية القبائل الأخرى[6].

رغم أن الحدود لدى الامبراطورية الرومانية اتسمت بعدم الثبات والدقة لاعتقاد الرومان بأنهم أمة متحركة، وقد تجسد ذلك في التوسع الاستعماري للإمبراطورية الرومانية على حساب ما جاورها من أقاليم، غير أن هذا المفهوم سرعان ما حل محله مفهوم آخر يعتبر الحدود عبارة عن خط فاصل بين الأقاليم وهذا على إثر تقسيم الامبراطورية الرومانية إلى قسمين شرقي وغربي.

غير أن ان ميزة الحدود على ضوء التقسيمات السابقة لم تأخذ بعين الاعتبار عوامل مهمة كالعوامل العرقية أو اللغوية أو الحدود الطبيعية كالأنهار والجبال والغابات والمستنقعات بل تم تقسيم الحدود على أساس حدود ملكية نظرا لميزة العصور الوسطى[7].

كان التحول من مفهوم الحدود في العصور الوسطى الى العصور الحديثة مرتبط أشد الارتباط بظهور دول القوميات فكما قلنا سابقا كانت دول العصور الوسطى فردية شخصية، حيث يمكن للملك أو الأمير أن يقسمها بين أولاده أو يمكن أن يبيع أو يتنازل عن جزء منها، فالحدود لم تعبر عن رغبة مجموعة من الأفراد في العيش معا تحت ظل حكم واحد، فالشعور القومي ثمرة نضجت ولكن ببطىء، ومع تنامي فكرة القومية وتطور مفهوم الدولة لم يعد السكان تابعين يدفع بهم من حاكم الى آخر فقد أصبحوا على الأقل مجموعات من الناس ذوي ميول واتجاهات واحدة، ومع نمو القوميات كان لا بد من تحديد واضح للحدود مع مراعاة ميول هؤلاء السكان وشعورهم[8].

حيث عند تخطيط الحدود يجب مراعاة الوضوح في: الأصول الجغرافية للقوميات، واللغات والظروف الاقتصادية، لأن الحدود المثالية هي التي تفصل بين شعبين مختلفين ولا تخلق مشكلات بين الدولتين المتجاورتين، وفي الواقع لا يوجد في العالم الحدود السياسية التي تجمع بين

[6] يعقوبي حسين، الجدران الحدودية في العلاقات الدولية من التشديد الى مرونة الحدود المعولمة، المرجع السابق، ص11.

[7] المرجع نفسه، ص12.

[8] محمد عبد الغنى سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، د،ط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2010، ص174.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المميزات المطلوبة جميعا، لأن بعض الحدود ظهرت نتيجة ظروف مختلفة عن غيرها، فبعضها ظهر نتيجة حروب أو ضغوط أو في شكل تحالف وغيرها من الأسباب[9] غير أن زيادة الوضوح في تحديد الحدود ليس معناه أنها ليست عرضة للتغيير فمعظم الحدود هي حدود قومية باستثناء حدود بعض المستعمرات أو التي كانت خاضعة للاستعمار[10].

ويزيد من تفاقم وتعقيد مشاكل الحدود بين الدول تشابه طبيعة المناطق المفروض أن يخترقها خط الحدود، وعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال والمجاري المائية، ويزيد من هذا التعقيد تماثل الشعوب التي تقطن على جانبها، حيث تتنوع القبائل وتنقسم العائلات ويكون الجفاف والتصحر والعوامل التي تخلق ظاهرة البدو والرحل والذين يتنقلون حيث تكون مصادر العيش والمياه غير آبهين بالعلامات الفاصلة بين سيادة الدول المتجاورة، مما يخلق المصاعب وتثور حوله المنازعات، وينشأ مثل هذا الوضع المعقد والمتداخل بين الدول التي كانت تخضع لمستعمر واحد أو كانت ضحية لجار له طموح وأطماع في التوسع والهيمنة، حيث كان المستعمر يأخذ من أراضي دولة تخضع لسيطرته ليضيف الى أراضي دولة أخرى وعند ما سادت فكرة تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها اضطرت الدول المستعمرة للجلاء عن مستعمراتها وحرصت على أن تجعل من رواسب استعمارها مشاكل للحدود بين الدول[11].

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[9] علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، ، ط1، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1998، ، ص184.

[10] محمد عبد الغنى سعودي، المرجع السابق ، ص174.

[11] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، د ط، دار الكتاب الحديث ، دبي، الامارات العربية، 2000، ص12.

ثالثا: أنواع الحدود

1- الحدود الطبيعية:

تتبع الأشكال الطبيعية المختلفة لسطح الأرض[12]، فهي حدود يتم رسمها ما بين الدول المتجاورة بالاعتماد على التضاريس الجغرافية، حيث يتم اتخاذ سلسلة جبلية أو نهر أو بحيرة أو مستنقع أو غابة أو مجموعة من التلال باعتبارها الفاصلة بين دولتين[13].

ومن أهم الظواهر الطبيعية التي تعتمد في تخطيط الحدود هي:

أ- الجبال:

تعتبر الجبال حواجز طبيعية ثابتة، ولها خصائص دفاعية منيعة بالنسبة للدولة التي يتماشى خط ترسيم حدودها مع السلاسل الجبلية، أو مع قسم منها أو حتى مع أجزاء منها فقط، وكمثال عن الحدود الجبلية الفاصلة بين العراق وإيران نجد سلسلة جبال زاغروس، وبالرغم من أن الجبال التي تشكل حدودا بين الدول لا تمتلك خاصية التغيير الطبيعية كالأنهار التي تغير مجاريها بين فترة وأخرى، فإنها لا تخلو من مشاكل النزاع الحدودي، ولا سيما فيما يتعلق بتقسيم المياه والانتفاع بها او لأسباب اقتصادية أو مواقع استراتيجية مهمة، وتوجد طرائق عدة لتخطيط الحدود في المناطق الجبلية فمنها ما يتماشى مع خط قمم الجبال أو مع خط تقسيم المياه[14].

وقليلا ما يتفق خط تقسيم المياه مع القمم تمام الانطباق، وهل يسير الحد السياسي بموازاة سفوح الجبال وماهي المشاكل السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تترتب عن اختيار أي منهما، وقد يبدو من الطبيعي أن تسير الحدود السياسية مع خطوط تقسيم المياه بحيث تكون لكل دولة حرية التصرف في منابع أنهارها وخاصة أن مناطق المنابع مؤهلة لتكوين مصادر عظيمة، لكن

[12] خالد عبد الرحمان العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص23.

[13] سامية يتوجي، محاضرات في مقياس القانون الدولي للحدود، المرجع السابق، ص11.

[14] خالد عبد الرحمان العصيمي، المرجع نفسه، ص23.

الامور ليست دائما كما يتمنى الإنسان فالجبال ليست دائما خالية من السكان ولذلك لا يمكن التصرف فيها دون مراعاة لظروف السكان اللغوية والحضارية[15].

ب- الأنهار:

يفضل البعض اتخاذ مجاري الأنهار كوسيلة لتعيين الحدود السياسية، غير أن هذه الآراء لا تلقي قبولا عند الجغرافيين وأهم اعتراض وجه اليها أن الأنهار لا تصلح بطبيعتها للقيام بمهمة الفصل بين الوحدات السياسية، ومما لا شك فيه أن مجاري الأنهار تلعب دورها الكامل لتحقيق وظيفتها الرئيسية في الفصل بين أجزاء بعضها بالبعض الآخر، وأن هذه المجاري المائية تعمل دائما على اقامة نوع من المصلحة المشركة بين أجزاء الاقاليم التي تجرى فيها وهذا ظاهر في الأنهار الكبرى[16].

واذا كان النهر صالح للملاحة فإن خط الحدود يكون في منتصف التيار الرئيسي، وهو الخط الممتد في وسط أعمق جزء من النهر، والذي يسمى بخط التالوك* كالحدود بين العراق وإيران في شط العرب، أما اذا كان غير صالح للملاحة اعتبر منتصف النهر حدا فاصلا بين الدولتين، ويمكن الاتفاق على خلاف هذه القواعد بحيث يكون النهر بكامله تابعا لإحدى الدولتين التي تطلان على النهر، وتبدأ حدود الدولة الأخرى من شواطئ هذا النهر، وهذا ما كانت عليه الحدود العراقية الإيرانية[17]، كما سيتم التفصيل فيه في ما بقي من هذا البحث.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[15] علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، المرجع السابق، ص197.

[16] محمد عبد الغنى سعودي، المرجع السابق، ص179.

* Talweg كلمة من أصل ألماني ومعناها الحرفي "طريق الوادي" وتستخدم في اللغة الألمانية للإشارة إلى الطريق الذي يتبع قعر الوادي. وقد اعتمد هذا المصطلح في القانون الدولي للإشارة إلى أعمق خط تحت سطح الماء لغرض ترسيم الحدود على أسس تسمح للدول الفاصل بينها نهر بالملاحة فيه.

[17] يعقوبي حسين، المرجع السابق، ص22، 23.

ت- البحيرات:

عادة ما يمر خط الحدود بوسطها وبطبيعة الحال ليس هناك تخطيط فعلي داخل البحيرات ولكن هذا يثير بدوره العديد من المشكلات[18].

فقد قامت العديد من المشاكل بين الدول فبعضها يحاول أن تسير الحدود مع امتداد الشاطئ بحيث تصبح مياه البحيرة في حوزته، بينما يطالب الجانب الآخر أن تسير الحدود في وسط البحيرة، ومع ذلك فإن للبحيرات مشاكل أخرى، فتقسيم البحيرات بين وحدات سياسية غالبا ما يحرم الدول من القيام بأعمال هندسية كبناء السدود ورفع مستوى المياه الا باتفاقيات مسبقة[19].

ث- الصحاري:

تعتبر الأقاليم الصحراوية مناطق حدود جغرافية تفصل بين الأقاليم الطبيعية الأخرى على جانبيها، وهي مناطق حدود حاجزة تقف عقبة أمام الجماعات والجيوش التي تحاول اختراقها، على الرغم من أن القوافل التجارية عبر التاريخ كانت تمر عبر الصحراء، الا أنها كانت على دراية بالموارد المائية من عيون وواحات وآبار، ومن هذه الصحاري الحاجزة الصحراء الكبرى التي وقفت عائقا أمام توغل الجماعات الأوروبية العابرة للبحر المتوسط الى أراضي الوطن العربي، الا انها فقدت قوتها السابقة في الحماية بسبب التقدم والتطور التكنولوجي وأساليب القتال الحديثة[20].

والصحاري لا تشكل حدودا سياسية بذاتها نتيجة اتساع مساحتها، غير ان بعض الحدود ترسم عبر أراضي صحراوية مع ما يحمل هذا التخطيط الحدودي من امكانات قيام خلافات

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[18] محمد عبد الغنى مسعودي، المرجع السابق، ص179.

[19] عبد المعطى أحمد عمران، ماهي أفضل أنواع الحدود السياسية الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص132.

[20] خالد عبد الرحمان العصيمي، المرجع السابق، ص25.

سياسية اقليمية ودولية اذ ما اكتشفت الثروات الطبيعية على الحدود، وهذا النوع من الحدود نجده في شمال المملكة العربية السعودية مع الأردن والعراق والكويت[21].

2- الحدود الاصطناعية:

هي وليدة اكتشاف الجغرافيين حيث استعملوها منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي نتيجة عدم تمكنهم من تحديد الحدود، واعتمدت طريقة تحديد الحدود الاصطناعية وفق أسلوبين:

أ- الحدود الفلكية:

تحدد مثل هذه الحدود وفق خطوط الطول ودوائر العرض، واللجوء الى هذه الطريقة كأسلوب لتحديد الحدود الدولية اعتبر أحيانا خيار مفضلا، نظرا لدقته الكبيرة التي تهدف الى تقليص الأخطاء المحتملة في حالة اللجوء الى غير هذا الأسلوب.

ب- الحدود الهندسية:

ترسم هذه الحدود كخط مستقيم يصل بين نقطتين معروفتين، أو بين قوس دائرة، أو خط موازي لظاهرة طبيعة، ومثل هذه الحدود تشكل قرابة 60% من مجموع الحدود في المنطقة العربية كالحدود في آسيا وافريقيا على حد سواء[22].

ويتميز هذا النوع من الحدود بأنه لا يراعي في رسمه في معظم الأحيان الظواهر الطبيعية أو الخصائص الثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وغالبا ما نجد هذا النوع من الحدود في المناطق الخالية من السكان، وقد رسمت الحدود بهذا الأسلوب في الأقاليم التي لم يتم كشفها أو التي لا زالت المعلومات عنها ضئيلة، وكذلك في الجهات قليلة الأهمية من الناحية الاقتصادية

[21] مثنى مشعان المزروعي، انعام سمير محي، محاضرات في الجغرافية السياسية، كلية التربية، الجامعة المصرية، د.س، ص08.

[22] عمور رابح، الحدود الدولية وتصنيفاتها، السياسة العالمية، ع 01، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جوان 2020، ص227، 228.

والاستراتيجية، والجهات التي ما زال الشعور القومي غير واضح بها، ونجد هذا النوع من الحدود في الأقاليم التي وقعت تحت سيطرة الاستعمار بحيث رسمت الحدود بناءا على رغبة ومصالح المستعمر وليس وفق رغبة ومصالح المجتمعات القاطنة في تلك المنطقة[23].

ت- **الحدود البشرية:**

تستند الى أسس قبلية أو لغوية أو عرقية بحيث يكون الحد فاصلا بين قوميتين أو دينين مختلفين، أو يفصل بين شعبين يتكلمان لغتين مختلفتين، وقد تعتمد الحدود البشرية على ظواهر من صنع البشر، مثل الطرق والسكك الحديدية والقنوات المائية، وفي المنطقة العربية أمثلة للحدود البشرية أهمها أن خط الحدود بين تركيا وسوريا يستند الى أساس لغوي وقومي بحيث يفصل الأتراك عن العرب، وكذلك الحال في الحدود بين إيران والعراق التي تفصل العرب في العراق عن الفرس في إيران، غير أن هذين الحدين وبالرغم من أنهما استندا الى أسس لغوية وعرقية الا أنهما تركا شريحة عربية في تركيا وهي لواء اسكندرون، كما بقيت منطقة عربستان تابعة لايران[24].

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[23] حين حمزة بندقي، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، ط3، المطبعة الفنية الحديثة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981، ص98-99.

[24] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2001، ص72.

ان مشكلة الحدود كانت حاضرة بقوة في منطقة الخليج العربي وكادت تكون واحدة من أبرز مظاهر الحياة السياسية تعقيدا من خلال ارتباطها الوثيق بمشكلات نشوء الدولة الحديثة في اقليم الشرق الأوسط ونجد الحدود السياسية بين العراق وإيران مصطنعة لأنه لم يراعى في تخطيطها الظروف الطبيعية والبشرية وبالتالي عدم الاستقرار الذي يؤدي الى النزاع المستمر.

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الفصل الثاني :

السياق التاريخي لنشأة الدولة الحديثة في العراق وإيران وجذور النزاع الحدودي بينهما

أولا : أهمية الموقع الجغرافي للعراق ونبذة تاريخية عنها

ثانيا : أهمية الموقع الجغرافي لإيران ونبذة تاريخية عنها

ثالثا : جذور النزاع الحدودي بين إيران والعراق

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ان كل من ايران والعراق لهما وزنهما في منطقة الخليج العربي لما يمثلانه من موقع جغرافي مهم.

أولا: أهمية الموقع الجغرافي للعراق ونبذة تاريخية عنها

1- الموقع الجغرافي للعراق وأهميته

كان للموقع الجغرافي للعراق اثر مهم في تاريخه، ليس فقط من ناحية الخصائص المكانية كالتربة والمناخ والمياه السطحية وانعكاس ذلك على طبيعة الحياة الاقتصادية بوجه عام، بل حتى من حيث خصائص الموقع وعلاقاته الإقليمية والتي أثرت على مر التاريخ في التركيبة البشرية للمجتمع واتصالاته بالأقطار الاخرى والجماعات المجاورة، وهذا ما جعل من الموقع الجغرافي للعراق أثر واضح في التاريخ والحضارة[25].

يقع *العراق* فلكيا بين دائرتي عرض 29° و37° شمالا وبين خطي طول 38° و48° شرقا، وهو يكون الجناح الشرقي من الهلال الخصيب[26].

أما بالنسبة للموقع الجغرافي فإن يقع العراق جنوب غرب قارة اسيا، يحده من الشمال تركيا ومن الشرق ايران ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والمملكة السعودية والاردن، ومن الغرب سوريا[27].

وتبلغ مساحة العراق نحو 438446كلم^2، وعاصمته بغداد، ومن أهم مدنه: البصرة والموصل وكروكوك[28]. ويقدّر طول الحدود البرية العراقيّة بـ:3445 كلم، منها حوالي 1300كم مع إيران كما يبلغ طول السّاحل العراقي على الخليج العربي حوالي 55 كلم، وهو

[25] طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط1، ط2، دار الوراق للنشر المحدودة، بغداد، 2009، ص33.

[26] احمد عبد الباقي، جغرافية العراق والبلاد العربية، ط1، مطبعة النجاح، بغداد، 1947 ص5.

[27] محمد سهيل قطوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت ، 2015م، ص17.

[28] محمد سهيل قطوش، المرجع نفسه، ص17.

المنفذ البحري الوحيد الذي يربط العراق بالعالم الخارجي، وهذه الواجهة البحرية لا تتوافق مع مكانة العراق التاريخية ومساحتها الجغرافية كدولة في منطقة الشرق الأوسط والخليج[29].

ويتميز العراق أنه يقع ضمن منطقة التقاء قارات العالم القديم افريقيا وآسيا واروبا وكان الطريق الذي يربط آسيا بأوروبا ويمر عبر أراضيه، حيث كان ممر للقوافل التجارية المتجهة من أقطار الشرق الأقصى وبلدان البحر الابيض المتوسط[30].

وقد احتل العراق مكانة مهمة جعلت منه موضع انظار الامم والشعوب، هذا فضلا عن خصوبة ارضه ووفرة خيراته، ولم يفقد العراق أهمية موقعه الجغرافي في مختلف العصور وحتى الوقت الحالي[31] **(أنظر الخريطة الموالية)**

[29]– كمال موريس شريل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998م، ص362.

[30] أحمد امين سليم، حضارة العراق القديم، د.ط، دار المعرفة، الاسكندرية، 2011، ص25.

[31] احمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص5.

المصدر: الهيئة العامة للمساحة العراقية

2- نبذة تاريخية عن العراق

العراق مهد الحضارات، وليس وليد الاستعمار كما جاء في بعض المراجع الغربية الحديثة، وليس صحيحا الادعاء ان بريطانيا خلقت العراق الحديث عندما أصبحت دولة انتدابية على بلاد ما بين النهرين بعد الحرب العالمية الأولى[32].

حيث وقبل الحرب العالمية الاولى لم يكن للعراق الحدود السياسية الحالية فهو إما كان مقسما، وبالتالي خاضعا لسياسات متعددة، أو كان يشكل جزء من كيان سياسي أكبر، وخلال حكم الدولة العثمانية للعراق خلال الفترة ما بين(1534- 1920م) عرف بإيالة بغداد، والتي كانت مقسّمة إلى ثلاث ولايات وهي الموصل، بغداد، والبصرة[33].

وعلى اثر انهيار الامبراطورية العثمانية عقب الـ ح.ع.1 قامت عدة حكومات في العراق أهمها المملكة العراقية التي دخلت تحت النفوذ البريطاني، حيث أصبحت بريطانيا مسؤولة عن العراق حسب ما نصت عليه قرارات عصبة الأمم وشروط معاهدات الانتداب[34].

حيث وبعد اجتماع المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في سان ريمو بإيطاليا أفريل 1920م، وبعد نهاية أشغاله في 25 أفريل من نفس السنة تم الخروج بقرار ينص على وضع كل المستطيل العربي الواقع بين البحر الأبيض المتوسط وايران تحت حكم الانتداب البريطاني الفرنسي، على أن يبقى العراق وحدة من دون تجزئة، وتم تقاسم المناطق بحيث تلائم مطامع الدولتين[35]، حيث حرصت بريطانيا على تأكيد اتفاق سايكس بيكو مع فرنسا[36].

---

[32] كمال ديب، موجز تاريخ العراق، ط.1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، د.س، ص23.

[33] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1993، ص45.

[34] شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية والمعاهدات الحدود بين العراق وايران، د.ط، دار البصرة، بغداد، 1966، ص101.

[35] محمد سهيل قطوش، المرجع السابق، ص121.

[36] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د.ط، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الهرم، 1996م، ص42.

ونتيجة لفرض الانتداب الانجليزي على العراق أثار العراقيون سنة 1920م ثورة عنيفة كانت نتيجتها قيام حكومة برلمانية دستورية تعمل في اطار الانتداب البريطاني على العراق[37].

واجهت بريطانيا مقاومة شديدة من السكان في أنحاء واسعة من البلاد أدت الى اندلاع ثورة العشرين في عام 1920 تأكدت بعدها من صعوبة اخضاع العراق للحكم المباشر فلجأت الى تعيين الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة ملكا على العراق في 1923/08/23 ليدير شؤون العراق تحت اشرافها بقيادة المندوب السامي البريطاني السير برسي زكرياء كوكس[38].

ومن هنا بدأ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حيث قامت بريطانيا بدمج الولايات الثلاث الموصل والبصرة وبغداد في دولة واحدة بهدف تسهيل الربط الاداري بين بلاد الرافدين والخليج العربي[39].

وفي سبيل الحفاظ على نفوذها وقعت بريطانيا معاهدة مع العراق سنة 1922 نصت على الاحتفاظ بقواتها على الأراضي العراقية وعلى ضرورة الالتزام لحكومة العراق بتوجهات المندوب السامي البريطاني في شأن القضايا الدولية[40].

وبقيت العلاقات البريطانية العراقية بعدها تتحسن تارة وتسوء تارة أخرى حيث كان الحكم وطنيا في الظاهر انجليزيا في الواقع وبعد انضمام العراق الى عصبة الأمم سنة

[37] رأفت الشيخ، المرجع نفسه، ص42.

[38] أسماء عزري، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي 1979-1991، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص21.

[39] كمال ديب، المرجع السابق، ص33.

[40] سالم مشكور، المصدر السابق، ص50.

1932 ألفت بريطانيا لانتداب بصورة رسمية في هذه السنة وتحقق بعد ذلك استقلال العراق واستقرت الأوضاع في البلاد الى أن وفي الملك فيصل سنة 1933 وبعدها انتقل الحكم الى ابنة غازي وتميز عهده بالفتن لقلة خبرته في تسيير شؤون البلاد وخاصة وأنه كان على عداوة مع بريطانيا وهو ما أدى الى اغتياله[41].

ثانيا: أهمية الموقع الجغرافي لإيران ونبذة تاريخية عنها

1- الموقع الجغرافي لإيران وأهميته

تقع ايران غرب قارة آسيا، يحدها شرقا باكستان وأفغانستان ومن الغرب تركيا والعراق والخليج العربي، وشمالا تحدها أرمينيا وأذربيجان وتركمستان، أما جنوبا فيحدها بحر عمان، وهذا الموقع الجغرافي جعل من إيران معبر وملتقى مهم بين أقاليم العالم القديم[42].

وتقع ايران بين دائرتي عرض 25-40 شمالا، وتبلغ مساحة ايران1,6 مليون كم مربع[43]. أهمية الموقع الجغرافي لإيران جعلها معبر للمواصلات البرية بين الشرق الأقصى من آسيا ومناطق البحر الأبيض المتوسط كما جعلها ملتقى للملاحة الجوية بين الشرق والغرب (أنظر الخريطة الموالية).

وتعد إيران أحد أهم الدول التي تحتل موقع جيوستراتيجي مميز ومؤثر كما ترى إيران في منطقة الخليج العربي مجالها الذي يحقق طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية المباشرة[44].

[41] عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1958، ص33.

[42] محمد حسن شذر الوحيلي، العلاقات الايرانية بعد عام 2003، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص59.

[43] محمود شاكر، ايران، د.ط، المكتب الاسلامي، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، د.س، ص69-81.

[44] محمد حسن شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003، المرجع السابق، ص59.

خريطة رقم 2 موقع إيران وحدودها السياسية =
N
أرمينيا
أذربيجان
تركمانستان
بحر قزوين
تركيا
أردبيل
أزربا يجان ه خافاري
تبريز
أورومية
الغربي ه يان أزرباي
رشت
جيلان
زنج
زنجان
كردستان
سنندج
همدان
كرمانشاه
ناتانز
قم
أراك
لورستان
لم
خوناماباد
أصفهان
أصفهان
ماجيكو ه شهر
شهار مال خامسا باختاري
خوزستان
أهواز
كهكيلويه خامسا المشتري الأحمدي
ياسوج
العراق
الكويت
المملكة العربية السعودية
شيراز
بوشهر
بوشهر
فارس
الخليج الفارسي
قطر
الإمارات العربية المتحدة
عُمان
مضيق هرمز
هرمزجان
بندر عباس
خليج عمان
بحر العرب
باكستان
أفغانستان
يوهنورد
خراسان الشمالية
جولستان
ساري
سمنان
سمنان
طهران
مشهد
خراسان رضوي
بيرجاند
خراسان الجنوبية
يزد
يزد
كرمان
كرمان
زاهدان
خامسا سيستان
أسطورة
الحدود الدولية
حدود الدولة
العاصمة القطرية
عاصمة الدولة
0 100 200 300 400Km
Copyright © 2014 www.mapsofworld.com
(Updated on 29th Aug, 2014)

2- نبذة تاريخية عن إيران

تعاقب على الحكم في إيران عائلات ملكية معروفة أنجبت عدد من مشاهير الملوك والأمراء والقادة أولها العائلة الصفوية وثانيها العائلة القاجارية وآخرها العائلة البهلوية وهؤلاء وغيرهم وهم بناة دولة إيران الحديثة[45].

وبين القرن الثامن عشر والتاسع عشر ازدادت الأهمية الاستراتيجية لإيران، حيث اهتمت بريطانيا بحماية الطرق المؤدية الى الهند، في حين كانت روسيا القيصرية تعمل على السيطرة على الجزء الشمالي من إيران، بينما كانت فرنسا وألمانيا من الجهة الأخرى تعملان على توسيع سلطاتهما في المنطقة، قد استغلت الدواوين الايرانية هذه المنافسة بالمساومة مع الدول الكبرى والتنازل لها عن المؤسسات الاقتصادية لقاء ثمن ، وفي سنة 1907 تمكنت بريطانيا وروسيا من تقسيم إيران الى ثلاث مناطق للنفوذ تكون المنطقة الشمالية لروسيا والجنوبية لبريطانيا، الأمر الذي أغضب السكان، وهو ما أدى إلى قيام عدة انتفاضات وثورات[46].

وفي عام 1914 اعترف الملك أحمد شاه القاجاري بالاتفاق الودي لعام 1907 بين بريطانيا وروسيا الذي ظل سريا عن الشاه لمدة 5 سنوات واحتوى الافاق المهين على تقسيم إيران بين الحليفتين بحيث تهيمن روسيا على مناطق الشمال الغنية وتسيطر بريطانيا على الجنوب بمخزونه الكبير[47].

وإبان الحرب العالمية الأولى اندلعت الثورة الشيوعية في روسيا فخرجت من حلبة الصراع الدولي وأعلنت في 1915م الغاء معاهدة 1907م سابقة الذكر والخاصة بإيران

[45] حسن محمد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، ط1، دار الأضواء، بيروت، لبنان، 1999، ص13.

[46] كمال مجيد، النفط والأكراد، ط1، دار الحكمة، بريطانيا، 1997، ص12.

[47] أمال السبكي، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906-1979 ، د.ط، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص41.

وملحقاتها، وتطلعت بريطانيا لتقوية نفوذها المنفرد بتحويل الدولة الإيرانية الى حاجز واق يحول دون انتشار البلشفية في الشرق الأدنى سواء في إيران أو العراق أو أفغانستان وجميع مناطق النفوذ البريطاني، كما أصبح النفط المتدفق بكثرة في إيران من أهم مغرياتها[48].

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى تخلصت بريطانيا من منافسيها في إيران وهما روسيا وألمانيا وعند افتتاح مؤتمر السلام بباريس في 18 جانفي 1919 للنظر في تسوية الصلح بعد ح.ع.1 نظرت الحكومة الايرانية نظرة أمل الى ذلك المؤتمر للحصول على ضمانات دولية لاستقلالها وسيادتها[49].

وفي 9 أوت 1919 عقدت إيران معاهدة مع بريطانيا، حيث حققت بريطانيا بموجبها الهيمنة الفعلية على أهم مرافق الحياة في إيران، ومن أهمها المؤسسات المالية والعسكرية، وقد وجهت انتقادات واسعة لهذه المعاهدة وللشاه من قبل حركات وطنية وكذلك السكان كان لها الدور في دخول رضا خان* دائرة الساحة السياسية[50].

نجح رضا خان بمساعدة بعض القوى الداخلية والخارجية في قيادة انقلاب عسكري ناجح ضد العرش القاجاري* في 21 فيفري 1921 وإذا كانت القوى التي دعمت انقلاب

[48] أمال السبكي، المرجع السابق، ص45.

[49] كريم مطر حمزة الزبيدي، تاريخ إيران الحديث، د.ط، د.م، د.ب، 2017، ص72.

* رضا خان: ينتمي الى أسرة ملكية ولد في 16 آذار 1878 وترعرع في جو عسكري في سنوات الحرب العالمية الأولى كما تدرج رضا خان في الرتب العسكرية للمزيد أنظر: كريم مطر حمزة الزبيدي، تاريخ إيران الحديث، المرجع السابق، ص89.

[50] محمود شاكر، التاريخ الاسلامي إيران وأفغانستان، ط1، المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق، عمان، 1995، ص55.

* العرش القاجاري 1796-1925: عرف بحالة الفساد الاداري وانتشار الرشوة كما عانى من تنافس الحكام عليه للمزيد انظر: حسن محمد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، المرجع السابق، ص97.

رضا خان تختلف في أهدافها ودوافعها لمساندته في الانقضاض على السلطة فانهم جميعا اتفقوا على هدف ازاحة السلطة القاجارية وبلا عودة من إيران[51].

حيث قضى وفي 21 أكتوبر 1925م على ما تبقى من رمز قاجاري لينتهي تماما يوم 12 جانفي من نفس السنة حينما اختار المجلس النيابي بالإجماع رئيس الوزراء رضا خان ليتربع على العرش الشاغر، ليصبح أول شاه* بهلوي بدأت معه مرحلة جديدة في تاريخ إيران وكان النظام البهلوي امتدادا للنظام القجاري حتى أن الدستور لم يختلف عن الدستور القديم سوى في مواده 36 و37و 38 و40 كما أقام نظاما مركزيا[52].

وأعلن إلغاء الامتيازات الأجنبية، ولكن بقيت بريطانيا محتفظة بجميع مصالحها النفطية، كما عادت العلاقات بين إيران وروسيا الى التوتر، بعد توقيع المعاهدة بين إيران وبريطانيا في 1919م، ذلك أن روسيا قد شعرت أن إيران تنازلت كثيرا لبريطانيا.

غير أنه وفي 1935م وقعت ايران* معاهدة تجارية مع روسيا لمدة ثلاث سنوات، ولما انتهت مدة المعاهدة رفض رضا خان تجديدها فعدت ملغاة ، وأصبحت العلاقات طبيعية بين الجانبين، ولكن في نهاية 1938 انتهت مدة المعاهدة ورفض رضا خان تجديدها فأغلقت بذلك روسيا قنصلياتها في إيران ولم يبقى لها سوى قنصلية واحدة في بهلوي وفي الوقت نفسه طلبت من إيران اغلاق قنصلياتها في المدن الروسية[53].

---

[51] آمال السبكي، المرجع السابق، ص50.

* شاه: الملك.

[52] عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، د.ط، البصرة، 1916، ص20-21.

* ايران: أصبحت إيران الاسم الرسمي لبلاد فارس منذ 5 آذار 1935 بعد ان اتخذ الشاه رضا بهلوي قرارا بذلك.

[53] محمود شاكر، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر إيران وآفغانستان، المرجع السابق، ص58.

ومع بدء الحرب العالمية الثانية حاول رضا خان التمرد على البريطانيين، حيث رفض طلبهم باخراج الألمان المقيمين في إيران، والذين قدموا بتشجيع من الانجليز، كما رفض السماح لقوات الحلفاء باستخدام الأراضي الإيرانية، والتي كانت الطريق الوحيد أمام الحلفاء لتدعيم الجهة الروسية، فقد اعتقد رضا خان أن الألمان سيكسبون الحرب وبالتالي يكون قد كسب ودهم[54].

ومع زيادة العلاقات التجارية بين إيران وألمانيا، لن يكون هذا إلا على حساب بريطانيا والدول الكبرى الأخرى التي كانت لها علاقات تجارية قوية مع إيران، كما أن روسيا قد استفادت من تطور العلاقات التجارية الإيرانية الألمانية لأن أراضيها كانت طريق لمرور تلك البضائع الصادرة والواردة، وقد أثار هذا غضب بريطانيا التي خشيت أن تسير الدول المجاورة لإيران في نفس النهج الذي تبنته ايران[55].

وفي جوان 1941 سلم سفيرا بريطانيا وروسيا مذكرتين منفصلتين الى الحكومة الإيرانية، أبلغاها فيها أن موقف إيران اجبر قوات بلديهما على دخول الأراضي الإيرانية وخلال أيام كانت القوات الروسية والبريطانية قد دخلت طهران فأزاحت رضا خان من الحكم وابعدته الى جزيرة موريس ونصبت ابنه محمد رضا محله[56].

وصل محمد رضا* الى الحكم عام 1941م عندما تنازل له والده عن العرش، وحكم الشعب الإيراني بطريقة ديكتاتورية، مما أدى الى احتجاج الناس عليه حيث وضع نفسه في خدمة المحتلين وخدمة مصالحهم، فكانت الأوضاع الداخلية في إيران سلبية جدا بعد اعتلاءه

[54] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، المصدر السابق، ص56.

[55] محمود شاكر، التاريخ المعاصر إيران افغانستان، المرجع السابق، ص64.

[56] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، المصدر نفسه، ص56.

* محمد رضا بهلوي: ولد بطهران خلف والده رضا علي على عرش إيران 1941 تعلم بسويسرا تزوج عام 1934 وتوفي في 1980 ودفن في مصر (ينظر) عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1983، ص580.

الحكم، فالأوضاع الاجتماعية متدهورة رغم الامكانيات التي تمتلكها البلاد ومنها الثروة النفطية، حيث سادت الأمية وانعدمت الرعاية الصحية، أما سياسيا فقد كان المسرح السياسي الايراني يشهد فراغا كبيرا في ظل انعدام الحرية، كمل جعل من الأراضي الايرانية قواعد عسكرية أمريكية وقواعد للتجسس على الاتحاد السوفياتي، فقد كانت هذه الفترة حرجة في تاريخ إيران[57].

وقد استمر الشاه في سياسته القمعية حتى عام 1963م، عندما أعلن عن الثورة البيضاء، حيث هدد كبار الملاك الزراعيين بنزع ملكياتهم وأنذر رجال الدين بسحب الأراضي التي بحوزتهم ومنح المرأة حق الانتخاب ولكن اصلاحات الشاه قوبلت بمعارضة مكثفة من رجال الدين وكان على رأس الغاضبين آية الله الخميني[*].

ثالثا: جذور النزاع الحدودي بين إيران والعراق

1- الخلفيات التاريخية للنزاع الحدودي:

تعود جذور الخلافات الحدودية العراقية الإيرانية الى إرث تاريخي يعود للقرن السادس عشر الميلادي، حيث شهدت هذه المنطقة خلافات حدودية بين الدولتين الصفوية –ايران حديثا– والدولة العثمانية التي كان تحت حكمها أرض العراق.

[57] نادية زواوي، الحرب العراقية الإيرانية بعد عام 1980 وتداعياتها الإقليمية والدولية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص5.

[*] آية الله الخميني: رجل دين بارز وقائد الثورة الإيرانية وملهما وباني الجمهورية الاسلامية في إيران ولد في 20 جمادى 1902م في قرية خميني وتوفي في حزيران 1989م للمزيد ينظر تركي ظاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر، الموسوعة السياسية، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، 1992، ص111.

وفي أوائل القرن الثامن عشر تحول هذا الصراع وأصبح بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية[58] اذ كانت الحدود بينهما غير واضحة المعالم، مما أدى الى عقد العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية أرضروم الأولى سنة 1823م (انظر الملحق رقم 01 ص62)، واتفاقية أرضروم الثانية سنة 1847م (انظر الملحق رقم02 ص63-65)، ثم بروتكول طهران 1911م[59].(انظر الملحق رقم 03 ص66)،

حيث ظهر أن الخلافات التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية كانت بسبب طمع الدولة الفارسية بأن تصبح العراق ومنطقة الخليج بأكملها تحت سيطرتها، وهذا ما دفع الدولة العثمانية للوقوف بوجه هذه الأطماع، لذلك تم عقد عدة معاهدات بين الدولتين بهدف ترسيم الحدود، وبموجب معاهدة أرضروم الثانية قدمت الدولة العثمانية بعض التنازلات للدولة الفارسية، تنازلت بمقتضاها عن مدينة خورمشهر وعبادان والأراضي العراقية الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب في مقابل تنازل الفرس عن بعض المناطق في محافظة السيليمانية بشمال العراق وبذلك أصبح اقليم عربستان جزء من إيران[60]، لكن أطماعها لم تتوقف بل كانت ترغب في تحقيق المزيد من الاطماع على حساب الدولة العثمانية، لذلك استمرت الخلافات، فتم عقد بروتكول طهران عام 1911، كما ذكرنا سابقا، لكن الخلافات أيضا لم تنته ما بين الدولتين بل استمر التنافس بينهما على العراق[61].

فتم توقيع بروتكول الأستانة سنة 1913م حيث بموجبه أصبحت الحدود تسير مع الضفة اليسرى –أي الضفة الشرقية– لنهر شط العرب[62]، وهو ما يجعل شط العرب ضمن

---

[58] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، المصدر السابق، ص87.

[59] المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1989، د.ط، د.م، 1994، ص57.

[60] المشير عبد الحليم أبو غزالة، المرجع نفسه، ص57.

[61] خالد العزي، الاطماع الفارسية في المنطقة العربية، دط، وزارة الثقافة والاعلام، دس، العراق، ص15.

[62] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية لعام 1975م في ضوء القانون الدولي، دط، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، 1980، ص28-30.

أرض العراق، وتشكلت لجنة رباعية تتكون من الدولة الفارسية والدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا التي بدأت أعمالها في بداية ديسمبر 1914 وتحديدا في مدينة المحمرة* وأنهتها[63].

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية، حيث ومنذ ذلك الوقت قامت الدولة الفارسية بإثارة مشاكل الحدود بهدف الحصول على مكاسب جديدة[64].

حيث وفي عام 1921م وبعد أن خرجت العراق من لواء الدولة العثمانية وخضعت للانتداب البريطاني ورثت طبقا لقواعد القانون الدولي كل المعاهدات العثمانية الخاصة بأرض العراق، وآخرها بروتكول الأستانة سنة 1913م ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914م[65].

حيث دعت العراق الدول للاعتراف بها كدولة مستقلة كما طلبت من الدولة الفارسية الاعتراف بها، غير أن الدولة الفارسية استغلت وضع العراق وجددت مطالبها في شط العرب وفي منطقة السلمانية[66].

كما زاد تأزم الوضع الاستراتيجي للعراق بعد سنة 1923م حين جرى تبادل الرسائل بين الوكيل السياسي لبريطانيا في الكويت والمندوب السامي البريطاني في العراق حيث تقررت على إثرها رسم الحدود العراقية الكويتية وفق ما نصت عليه اتفاقية سنة 1913م ومؤتمر العقير سنة 1922م، وهو ما حرم العراق من منفذ بحري واسع على الخليج العربي بعد أن كان يأمل بضم الكويت.

---

* المحمرة: هي مدينة عربية تقع على الضفة الشرقية لشط العرب في محافظة خوزستان في جنوب غرب إيران.

[63] سيار الجميل، الخلافات العراقية– الايرانية، تكوين العراق الحديث، ط1، دار الشروق، عمان، 1997، ص75.

[64] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، المرجع نفسه، ص37.

[65] عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، دط، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص300.

[66] عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988، المرجع السابق، ص58.

استمرت العلاقات ما بين العراق والدولة الفارسية تسير من سيء الى أسوء[67]، وزادت حدة الخلافات بين الدولتين عندما قام شاه إيران رضا بهلوي باحتلال عربستان في 20 أفريل 1925م[68].

واستمرت المناوشات وهددت الدولة الفارسية العراق بأنها ستغير حدودها أمام عبدان لتأخذ مهمة الاشراف الكامل على شط العرب وأخذت الترتيبات اللازمة لتنفيذ تهديدها حيث صعدت اعتداءاتها على طول الحدود في شط العرب ونقله الى لجنة دولية بإشراف عصبة الأمم، لكن العراق رفضت ذلك الاقتراح، ثم قامت الحكومة البريطانية بإقناع الدولة الفارسية بالاعتراف باستقلال العراق مقابل أن تبذل بريطانيا مساعيها لمساندتها في الحصول على مطالبها في شط العرب[69].

وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي من أهمية شط العرب بالنسبة للدولتين وتطور النزاع الحدودي حوله بين كل من ايران والعراق.

[67] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية–الإيرانية، المرجع السابق، ص42.

[68] رياض الريس، العرب وجيرانهم، الأقليات العربية في الوطن العربي، ط2، دار رياض الريس، قبرص، 1992، ص57.

[69] عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق صراع حدود أم وجود، ط1، الدار الثقافية، مصر، 2007، ص63–64.

الفصل الثالث :

شط العرب وأثره في تطور النزاع الحدودي بين العراق وايران

أولا: امتداد شط العرب وأهميته

ثانيا: النزاعات الحدودية بين العراق وايران على شط العرب

الفصل الثالث : شط العرب وأثره في تطور النزاع الحدودي بين العراق وايران

بعد أن رأينا في الفصل السابق زيادة التوترات واتساع الخلافات بين العراق وإيران عندما قام شاه إيران رضا بهلوي باحتلال عربستان. كما زادت المناوشات بين الدولتين واتخذت إيران خطوات لتغيير حدودها وأخذ زمام المبادرة في الاشراف الكامل على شط العرب بعد أن صعدت اعتداءاتها على طول الحدود في شط العرب وأخذت الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك.

غير أن الحكومة البريطانية قامت بإقناع إيران بالاعتراف باستقلال العراق مقابل أن تبذل بريطانيا مساعيها لمساندتها في الحصول على مطالبها في شط العرب.

لذلك سوف نحاول في هذا الفصل إبراز أهمية شط العرب، خاصة بالنسبة للعراق وكذلك بالنسبة لإيران، في مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي جمعت البلدين، وكيف أثر في تطور النزاع الحدودي بينهما.

أولا: امتداد شط العرب وأهميته

1- الموقع الجغرافي لشط العرب

شط العرب هو نهر يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات في قضاء القرنة على بعد 375 كم جنوب بغداد، وينحدر جنوبا إلى مصبه في الخليج بطول يقارب من 204 كم، ولكنه بعد تغير مجرى نهر الفرات تقلص طول شط العرب ليصل إلى حوالي 195 كم، وهو يصب في الخليج العربي عند طرف مدينة الفاو، التي تعتبر أقصى نقطة في جنوب العراق[70]. ونصف هذه المسافة تقريبا يجري في العراق والنصف الثاني يصبح حدا فاصلا بين العراق وإيران[71]. (انظر الخريطة الموالية)

[70] محمد هاشم حسين، "شط العرب دراسة في الجغرافية التاريخية"، مجلة دراسات البصرة، العدد 22، 2016، ص 137.

[71] محمود شاكر، إيران، المرجع السابق، ص123.

خريطة رقم 3 الموقع الفلكي والجغرافي لشط العرب

ويتباين عرضه من مكان إلى آخر وعموما يزداد اتساعًا باتجاه المصب، ففي منطقة القرنة يبلغ معدل عرض الشط حوالي 250 متر، وفي منطقة العشار حوالي 400 متر ويبلغ عرضه 800 متر جنوب مدينة المحمرة، وعند مدينة الفاو يبلغ عرض النهر حوالي 1,6 كم إلى 2,5 كم قرب منطقة المصب.[72] وهو يعتبر من أهم مصادر المياه العذبة التي تصب في الخليج العربي[73].

ولشط العرب رافدين أساسيين هما السويب والكارون حيث يأتي نهر السويب من الشرق على بعد 6 كيلومتر جنوب القرنة قادما من هور الحويزة وتكون مياهه خليطة من مياه الكرخة حيث يعتبر نهر السويب أحد فرعي نهر الكرخة القادم من الهضبة الايرانية وأما الرافد الآخر فهو نهر الكارون ويجري بكامله في الأراضي الإيرانية أي يأتي من الشرق ويصب في شط العرب عبر قناة الحفار جنوب البصرة[74].

يتأثر شط العرب بظاهرة المد والجزر التي تحدث في الخليج العربي بواقع مرتين في اليوم، وتتضح أهمية المد والجزر في إعطاء الصفة الواضحة للنظام المائي لشط العرب، الذي يؤدي بدوره الى ملء الجداول المرتبطة بشط العرب عند المد وتفريغها عند الجزر مما يساعد على غسل التربة التي تتميز بخصوبتها وقلة أملاحها والتي تشتهر بزراعة النخيل[75].

هذا وتتراوح أعماقه بين 9 و18م في فترة سابقة أما في الوقت الحالي فتراوح عمقه بين 4 و12م، ويسميه الفرس نهر أروندرود ويلفظ أرفندرود، ويقع على جانبه الإيراني مدينتا خرمشهر (المحمرة سابقا) وعبدان.

---

[72] محمد هاشم حسين، شط العرب دراسة في الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص139.

[73] شذى كاظم خلف، جبار عبد زايد، تملح مياه شط العرب الواقع والمعالجات الممكنة، جمهورية العراق وزارة البيئة، قسم مراقبة وتقييم نوعية المياه، 2009، ص3.

[74] سرحان نعيم الخفاجي، "تغيرات مجرى شط العرب وأثرها على الأراضي العراقية"، مجلة كلية الآداب، ع 93، جامعة المثنى كلية التربية، ص436.

[75] محمد زباري مونس السبتي، "مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران، دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، ع3، م43، 2018 ، ص159.

ومما أعطى لشط العرب أهمية خاصة هو أنه صالح للملاحة وتدخله السفن حتى مدينة البصرة حيث تتنتهي الخطوط الحديدية العراقية عندها، أما الخطوط الحديدية الإيرانية فتصل الى خرمشهر، وتعد إيران الضفة الشرقية للمجرى الرئيسي لشط العرب، وهي نفسها خط الحدود بين الدولتين، وهو ما كان قائما يوم كانت العراق تحت سيادة الدولة العثمانية[76].

2-الأهمية التجارية والاستراتيجية لشط العرب

كانت البصرة مركزا تجاريا مهما للعباسيين ترسو وتمر بها السفن عن طريق شط العرب من مختلف بقاع الأرض كالصين والهند وغيرهما وذلك بين عام 800م و1200م، وكان لشط العرب (دجلة العوراء كما يعرف خلال هذه الفترة) أهمية كبيرة أيام الخلافة العباسية في ازدهار التجارة إذ كان طريق البحر يبدأ من مدينة البصرة ثم يستمر باتجاه الخليج العربي عبر شط العرب نحو الساحل الشرقي للخليج العربي عند ميناء سيراف أين تشحن السفن الصينية بالبضائع من هذا الميناء فضلا عن تزويدها بالماء والغذاء.

تقلص دور هذا النهر عندما اكتشف البرتغاليون رأس الرجاء الصالح غير أن أهمية شط العرب برزت من جديد وبصوره أوضح منذ تأسيس بريطانيا لشركة الهند الشرقية حيث أخذت بريطانيا تبحث عن طريق بحري يربط بين مستعمراتها، فسيطرت على منطقة شط العرب لاختصار المسافة إلى بلاد الشام والبحر الأحمر.

كما كانت روسيا القيصريةُ تحاول الوصول إلى المياه الدافئة وقد أطلق بطرس الأكبر مقولته المشهورة من يمتلك الخليج يملك العالم بمعنى السيطرة على خطوط الملاحة البحرية وعلى رأسها شط العرب، وبذلك أصبح شط العرب مركزا تجاريا عالميا لخدمة التجارة الأوربية.[77]

[76] محمود شاكر، إيران، المرجع السابق، ص124.

[77] محمد هاشم حسين، شط العرب دراسة في الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص149-152.

أما في عام 1869 م فتقلص دور النهر من جديد عندما شقت قناة السويس حيث أصبح الطريق عبرها سالكًا إلى الهند، ولكن بعد سقوط الدولة العثمانية وخروجها من العراق على يد الانكليز نمت وازدهرت المنطقة من جديد باختيار (ماركيل) التي تسمى الان (المعقل) بالبصرة مرفأ وحيدا للسفن بالعراق، ومن الجهة الإيرانية تم اختيار مرفأين هما المحمرة (خرمشهر) وعبدان وهما لأغراض نقل النفط.

وهكذا فقد مرت البصرة (أنظر الخريطة الموالية) بمرحلة من النشاط التجاري والحيوي نتيجة وجود شط العرب المدخل والمخرج البحري للبصرة خاصة والعراق عامة، فكان ميناء المعقل آنذاك مرفأ لا يضاهيه مرفأ في الخليج العربي. غير أن الأطماع الايرانية في شط العرب رهنت تطلعات العراق في توسيع منافذه البحرية وتقوية مركزه التجاري والجيواستراتيجي.

ميناء البصرة العراقي

المصدر: www.moqatel.com

ثانيا: النزاعات الحدودية بين العراق وايران على شط العرب

بدأ النزاع بين العراق وإيران حول شط العرب في أعقاب التوقيع على بروتكول الأستانة 1913م ولم يرد ذكر شط العرب في المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين البلدين لوقوعه بكامله ضمن الأراضي العراقية، وكان موضوع الحدود في شط العرب من الموضوعات المهمة التي شغلت الحكومة العراقية والإيرانية لمدة طويلة من الزمن وأصبح يدخل ضمن مفهوم السيادة والسمعة والهيبة للبلدين، حيث بعد الحرب العالمية الأولى كلف كل منهما جهودا كبيرة، لأن مشكلة شط العرب كانت من أكثر القضايا التي أثرت بشكل سلبي في العلاقات العراقية الإيرانية وذلك انطلاقا من الرغبة الإيرانية المستمرة في أن يكون لها المشاركة في السيطرة في هذه المنطقة لأهميتها العسكرية والاقتصادية[78].

وبعد فرض الانتداب البريطاني على العراق ثم تشكيل الحكومة العراقية عام 1921 ثم دخولها عصبة الأمم عام 1933م، وطوال هذه المدة استمرت الحكومة الإيرانية في خلق المشاكل في شط العرب، مما أدى الى توتر العلاقات بين البلدين، فقامت الحكومة العراقية بعرض الخلاف على عصبة الأمم في 29 نوفمبر 1934م، وذلك للنظر في محاولات إيران بعدم اعترافها بالحدود القائمة بين البلدين في شط العرب، غير أن الحكومة الإيرانية وبعد تبادل بعض المذكرات مع الحكومة العراقية قدمت جوابا الى عصبة الأمم في 8 جانفي 1935م بينت فيه عدم اعترافها بمعاهدة أرضروم، وهو ما يجعل من البروتكول الموقع في الأستانة عام 1913 وكذلك محاضر جلسات تحديد الحدود لسنة 1914 لاغيين وباطلي المفعول بالنسبة لإيران، وأن خط الحدود يجب أن يجري في منتصف نهر شط العرب أو على طول الخط في الوسط، وبعد مناقشات طويلة في مجلس عصبة الأمم تقرر أن تطرح مفاوضات مباشرة بين الدولتين[79].

---

[78] سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، د.ط، دار دجلة، عمان، 2007، ص115،116.

[79] محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، ط1، المكتبة المركزية ، البصرة، 1971، ص161.

أسفرت المفاوضات التي دارت بين الحكومة الإيرانية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود وقضية شط العرب عن التوقيع على معاهدة الحدود والبروتكول الملحق بها[80]. حيث كانت هذه أول معاهدة عقدت بين العراق وإيران لتسوية الخلافات الحدود البرية والبحرية بينهما وكان ذلك سنة 1937م[81].

1/ شط العرب ضمن اتفاقية 1937م

لقد تضمنت هذه المعاهدة ستة مواد، كما أُلحق بها بروتكول من خمس مواد، حيث نصت المادة الأولى على اعتبار بروتكول الأستانة لسنة 1913م ومحاضر جلسات تخطيط الحدود لسنة 1914م هي وثائق مشروعة ملزمة للفريقين.

أما المادة الثانية فنصت على تنازل العراق عن جزء من شط العرب أمام ميناء عبدان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميق وهو ما يصطلح عليه في القانون الدولي بخط الثالوك على طول حوالي 04 أميال من شط العرب.

أما المادة الثالثة فنصت على تشكيل لجنة لنصب دعائم الحدود التي كانت قد حددت أماكنها لجنة تخطيط الحدود لسنة 1914م، كما حصلت إيران على مكسب جديد آخر – إضافة إلى المكسب الذي نصت عليه المادة الثانية سابقة الذكر– حيث أقرت المعاهدة بأن شط العرب سيكون مفتوحا لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى غير التجارية والمستخدمة في مصالح حكومية، والتي لم يكن لها سابقا حق العبور في شط العرب[82].

أما المادة الخامسة فقد نصت على تعهد الطرفين –العراق وإيران– بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وكل ما يتعلق بأعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الأجور والعوائد، وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب.

---

[80] محمد طارق الكاتب، المرجع نفسه، ص163.

[81] سعيد خديدة علو، العلاقات الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، المرجع السابق، ص117.

[82] عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، المصدر السابق، ص338.

وفي المادة السادسة التي نصت على أنه يجب أن تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد في أسرع ما يمكن، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة[83].

لقد كان من المفروض، بعد عقد معاهدة الحدود بين العراق وإيران، أن يجري تخطيط الحدود بين الدولتين استنادا الى الوثائق التي اعترفت بصحتها المادة الأولى، وبالتالي تنتهي المنازعات الكثيرة بينهما، لكن اللجنة لم تستطع اكمال مهمتها بسبب انسحاب المندوب الإيراني من اللجنة المذكورة، بحجة استلامه تعليمات من حكومته، ثم جرت محاولات كثيرة ولقاءات متكررة من الجانبين في بغداد وطهران لحل المشاكل المعلقة، وخاصة بالنسبة لتنفيذ المادة الرابعة والخامسة من المعاهدة، وكذلك المادة الثانية من البروتوكول الملحق بها والخاص بعقد اتفاقية الإشراف على الملاحة في شط العرب، ولكن تلك المحاولات واللقاءات لم تؤدي الى نتيجة مرضية[84].

استمرت السياسة الإيرانية في اتجاه تأزيم العلاقات، غير أن الحرب العالمية الثانية قد جمدت نشاط السياسة الإيرانية اتجاه شط العرب، ولكن بعد انتهاء الحرب قدمت إيران أول مطالبها بشأن اشتراكها مع العراق في ادارة شؤون شط العرب عن طريق وزيرها المفوض في بغداد حيث سلم في 4/أفريل/1949م مطالب حكومته الى الخارجية العراقية بتحويل الأعمال والأملاك الخاصة بميناء البصرة الى لجنة مشتركة تتكون من العراق وإيران لإدارة شؤون شط العرب واعطائها كافة الصلاحيات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وقد رد العراق على الطلب الإيراني بأنه يجب الاعتراف الكامل على سيادة العراق على شط العرب، من مصبه حتى مدخله، وأن تكون هذه اللجنة استشارية وليست لها الحقوق التنفيذية وأن يكون نشاطها في الجزء الذي تكون فيه الحدود في منتصف النهر وليس في جميع مياهه[85].

[83] محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، المرجع السابق، ص165.

[84] جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، المرجع السابق، ص511.

[85] محمد حسن العيدروس، دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999، ص198.

وفي 9/ديسمبر من نفس السنة طلبت الحكومة العراقية من حكومة إيران أن تستأنف لجنة تخطيط الحدود أعمالها في تثبيت دعائم الحدود بشكل كامل ونهائي، واقترحت أن تعمل اللجنة تحت اشراف خبير فني من دولة ثالثة محايدة ، واقترح أن تكون الدولة المحايدة هي السويد، كما فاتحت الحكومة العراقية حكومة إيران للحصول على موافقتها بشأن الخطة المقترحة، إلا أن الحكومة الإيرانية لم ترسل جوابا والتزمت الصمت ازاء المقترح[86].

ومع بداية سنة 1950م طالبت الحكومة الايرانية بتشكيل لجنة الملاحة والصيانة المشتركة في شط العرب، التي نصت عليها المادة الخامسة من معاهدة الحدود سنة 1937م، وقد أبدى العراق استعدادا لتشكيل اللجنة المذكورة من عدد متساو من الممثلين العراقيين والإيرانيين، على أن تكون مهمة اللجنة استشارية حيث جرى تثبيت وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في 15 يوليو من نفس السنة، موجهة الى السفارة الإيرانية في بغداد، تقترح فيها أن خير وسيلة لتحقيق الأغراض التي هدفت اليها المادتان الرابعة والخامسة هو الأخذ بمبدأين أساسيين[87].

الأول بأن يحتفظ كل فريق بسيادته على أقسام شط العرب التي في منطقته، لكنه يتعهد بأن يمارس حقوقه وفقا للأحكام التي يُتفق عليها بين الطرفين، والثاني أن تكون صلاحية لجنة الشط استشارية لا تنفيذية، ويكون واجبها تمهيد السبيل لتقوم السلطات المختصة لدى الفريقين المتعاقدين، كل من جانبه في أقسام شط العرب العائدة له، بإتباع نظم موحدة لإدارة شط العرب الى أقصى حد ممكن، وعلى اللجنة أن تتلقى التقارير والمعلومات الأخرى بما في ذلك تصريفات العوائد والأجور من حكومتي الفريقين، وتدرسها

[86] عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، المصدر السابق، ص342.

[87] جابر ابراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراق الإيرانية، المرجع السابق، ص514.

وتبدي مطالعاتها وتوصياتها حولها الى الحكومتين، وعلى الحكومتين المذكورتين أن تعيرا تلك المطالعات والتوصيات الاهتمام اللازم[88].

لكن الحكومة الإيرانية لم توافق على ذلك وسكتت لتثير الموضوع من جديد سنة 1955م، ولتصر على أن تكون اللجنة المشتركة لجنة تنفيذية، والواضح أنه ليس بمقدور العراق مهما بلغ حرصه على تحسين علاقته بإيران للاستجابة لهذه الادعاءات التي لا تنسجم مع وضع الدولتين القانوني في شط العرب، كما أنها امتنعت منذ سنة 1953 عن دفع الأجور المستحقة عليها، وعلقت هذا الأمر الى حين تسوية القضايا الموقوفة بين البلدين، وعقد اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب، وهي قضايا لا تمت الى هذه القضية بصلة[89].

وللتوصل الى حل مرضي للطرفين اتفقت الحكومتان على تأليف لجنة مشتركة من الجانبين لبحث جميع الأمور المعلقة، وقد سافر وفد عراقي الى طهران عام 1956م لحضور الاجتماعات التي عقدت في وزارة الخارجية الإيرانية، وتقدم الوفد العراقي بمشروع جديد هو تفصيل للمشروع الذي سبق وضعه سنة 1939م.

إن أهم ما يلاحظ في المشروع الجديد هو الاعتراف بسيادة العراق على مصب شط العرب ومدخله، وأن اللجنة التي تشرف على هذه الاتفاقية استشارية، وليست تنفيذية كما اقترحت إيران في مشروعها، كما ينحصر واجب هذه اللجنة في الأقسام التي تكون فيها خط الحدود في منتصف النهر وليس في جميع أقسامه، وأن يعين رئيس اللجنة بالاتفاق بين

[88] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، د.ط، مطبعة الموانئ العراقية، البصرة، 1974، ص307.

[89] شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، المرجع السابق، ص248.

الحكومتين ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ولكن دعوة العراق في هذا لم تلق اهتماما من إيران وعاد الوفد العراقي دون أن يحقق شيئا من مشروعه[90].

وفي اجتماع حلف بغداد* التقى رئيس وزارة العراق ورئيس وزارة إيران، وأجريا مباحثات جانبية بضرورة حل جميع المسائل العالقة بين البلدين، وتوصلا الى قرارات تقضي بتبادل الوفود بين البلدين للتفاوض بشأن انشاء لجنة الصيانة في شط العرب، والقضايا المتعلقة بالحدود البرية، وتم الاتفاق على توجيه مذكرة عراقية ايرانية الى الحكومة السويدية لترشيح محكم سويدي لرئاسة اللجنة المشتركة، وأن قرارتها قطعية، ويحدد شهر تشرين الثاني من عام 1958 موعد لمباشرة أعمال المحكم، الا أن قيام ثورة 14 جويلية 1958 وهي ثورة وطنية خالصة في مقدمة أهدافها كان تحرير العراق من الامبرالية والتخلص من قيود حلف بغداد واستعادة ثروات البلاد النفطية من شركة النفط الاحتكارية واسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري على أساس الديمقراطية البرلمانية لضمان الحرية وتحقيق المصالح الوطنية وفي 14 جويلية 1958 أعلن عن اسقاط النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية كحكومة جديدة في العراق[91].

وجدت الحكومة الإيرانية بعد قيام هذه الثورة الفرصة لإثارة مسألة السيادة على شط العرب مرة أخرى، لخلق صعوبات وعراقيل أمام النظام الجديد في العراق والحصول على بعض المكاسب الاقليمية في المنطقة، حيث تقدمت في 25 أيلول من نفس السنة بمذكرة الى الحكومة العراقية، طالبت فيها بتشكيل لجنة مشركة لعقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة

---

[90] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، المرجع السابق، ص307-308-309.

* حلف بغداد: عبارة عن اتفاقية تعاون عسكرية تأسست في فيفري 1955 بين العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا بتأييد من الدول الكبرى خاصة الو.م.أ، بريطانيا كان مقره بغداد هدف الغرب من خلال هذا الحلف هو منع انتشار النفوذ السوفييتي والشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية أبدت العراق استيائها من ذلك الحلف وانسحبت منه عام 1955 للمزيد (ينظر): مسعود الخوند، الموسوعة الجغرافية، ج12، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995، ص177.

[91] نادية زواوي، الحرب العراقية الايرانية، المرجع السابق، ص09-10.

في شط العرب، واستفسرت عن مصير استدعاء الخبير السويدي، الا أن الحكومة العراقية لم ترد على المذكرة بسبب ظروفها الداخلية، الأمر الذي دفع برضا شاه أن يدلي بتصريح في الثالث من تشرين الأول طالب فيه بتعديل معاهدة 1937 لأنها غير متكافئة[92].

كما قامت الحكومة الإيرانية بإرسال مذكرة أخرى بتاريخ 1958/10/14 تتهم فيها الحكومة العراقية باحتكار إدارة الملاحة في شط العرب دون وجه حق، وهو ما يخالف حسبها نصوص معاهدة 1937 والبروتكول الملحق بها، وجددت مطالبتها بضرورة مبادرة الحكومة بتسمية ممثليها في اللجنتين المشتركتين محددة وقت لذلك ينتهي في 6 نوفمبر 1958م، ومحذرة في نفس الوقت من عدم مبادرة الحكومة العراقية الى تلك الطلبات، حيث ستكون مضطرة الى اتخاذ إجراءات تحفظ لها مصالحها في شط العرب[93].

وقد طبع العلاقات العراقية الإيرانية بعدئذ توتر كبير في شط العرب، وحُشدت القوات المسلحة على طول الشط، وكان الوضع ينبئ بالانفجار في أية لحظة، وبعد مرور عام على ثورة العراق، أبلغت الحكومة الإيرانية في بغداد في 7 مارس 1959 أن خسر وأباد قد اعتبر ميناءا بحريا للمحمرة وطلبت من الحكومة العراقية الاعتراف به، وهو الهدف الذي كانت تخفيه من الحاحها على العراق إثر ثورته بوجوب التوصل الى اتفاق سريع بشأن القضايا المعلقة، وقد اعترض العراق على الاعلان الإيراني ووضح في مذكرته التي سلمت الى وزارة الخارجية الإيرانية في 9 جوان 1959 بأن خسر أباد لا يصلح أن يكون ميناء بحري من الناحية الفنية، أما من الناحية القانونية فلأن حدود العراق تمتد بصورة عامة في شط العرب[94].

---

[92] سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، المرجع السابق، ص117.

[93] عبد الفتاح الصبروتي، الحقائق الخافية في الحرب العراقية الإيرانية، د.ط، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، د.س، ص201.

[94] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، المرجع السابق، ص310-311.

رأت إيران في موقف السلطات العراقية حول قضية ميناء خسر أباد عدم اعتراف بحقوق الآخرين، في حين أكدت الحكومة العراقية ملكيتها لشط العرب مستندة في ذلك الى بنود معاهدة 1937م، وقد استمر تبادل المذكرات بين البلدين وظلت إيران تلح على الحكومة العراقية في تحقيق مطلبها بهذا الخصوص وحاولت إعطاء تسويغات قانونية لمطالبتها في الميناء المذكور، وأكدت على أن المعاهدة نصت على أن لكلا الطرفين الحق في استخدام النهر من خلال لجنة مشتركة بينهما –الا أن العراق تلكأ في انشاءها– وان عدم عقد اتفاقية الادارة المشركة في شط العرب لا يمنح العراق الحق في منع إيران من ممارسة حقوقها طبقا للمعاهدة المذكورة[95].

وفي 29 ديسمبر 1959 طلب وزير خارجية العراق من إيران ايجاد حل لمشكلة شط العرب بالطرق السلمية واجراء المباحثات حولها، واذا لم تنجح فيمكن رفعها الى الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية، وأن الحكومة العراقية تتمسك بحقوقها الشرعية وتدافع عنها وسترد أي اعتداء بكل الوسائل الشرعية[96].

حيث أحصت الحكومة العراقية على الحكومة الإيرانية سلسلة من المخالفات في شط العرب،، منها قيام السفن والزوارق الحربية الإيرانية بمخالفة أنظمة السير في شط العرب وعدم التقيد بالأنظمة والقواعد العالمية للملاحة، وتحرك السفن التجارية الإيرانية بدون أخذ مرشد عراقي كما تقتضيه التعليمات، وقيامها برفع العلم الإيراني بينما تنص القواعد الدولية برفع العلم العراقي بوصفها تمر في مياه وطنية عراقية، وحجزهم للسفن والزوارق العراقية والقاء القبض على رعاياها في اثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية في شط العرب، وكذلك عدم التزامهم بدفع الأجور والعوائد المترتبة على حركتهم في الشط حسبما تقتضيه تعليمات الملاحة ونظمها[97].

[95] سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية الإيرانية، المرجع السابق، ص120.

[96] محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، المرجع السابق، ص200.

[97] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، المرجع السابق، ص314.

واستمرارا للموقف الإيراني السلبي إزاء شط العرب قررت الحكومة العراقية اتخاذ موقف مماثل بالامتناع عن تزويد البواخر والناقلات التي تستعين بربابنة إيرانيين بربابنة النهر بين العراقيين وأعلنت قرارها هذا في 20 أوت 1960 بعدها شهدت الأمور هدوء نسبيا، الى أن أصدرت الحكومة الإيرانية أمرا في 16 فيفري 1961 يقض بأن السفن التي تدخل مياه الموانئ الإيرانية سوف تكون بقيادة مرشدين ايرانيين بدل المرشدين العراقيين في سلطة ميناء البصرة، وجاء الموقف العراقي بمنع جميع البواخر الإيرانية من الارساء في أي قسم من شط العرب قبل الحصول على موافقة مسبقة من سلطاتها، ويبدو أن الموقف العراقي المتمثل في اتخاذ الاجراءات الصارمة للمحافظة على حقوقه وسيادته ومطالبته المستمرة بحل الخلافات بالطرق السلمية قد جعل الحكومة الإيرانية تعلن عن موافقتها على بدء المفاوضات لحل هذه المشكلة[98].

غير أن العلاقات بين البلدين بعد منتصف 1961 استمرت بالتوتر بسبب المشاكل الداخلية بينهما، وجرت محاولات عدة ولقاءات واجتماعات بين المسؤولين العراقيين والإيرانيين في طهران وبغداد في الأعوام 1966، 1967، 1968 لبحث العلاقات بين البلدين ولكن دون التوصل الى نتيجة[99].

وفي 17 جويلية عام 1968 قام البعثيون بانقلاب في العراق واستولوا على الحكم، وفي ديسمبر من نفس السنة قامت الحكومة العراقية الجديدة بإرسال وفد رسمي لزيارة طهران كخطوة لتحسين العلاقات بين البلدين[100].

وردت إيران بزيارة قام بها وفد مماثل في فيفري 1969م، وقدم كل من الوفدين العراقي والإيراني مسودة اتفاقية بشأن موضوع تنظيم الملاحة في شط العرب وصيانته، ولكن الوفدين لم يتمكنا من التوصل الى نتيجة بشأن الموضوع.

---

[98] سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، المرجع السابق، ص126.

[99] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، المرجع السابق، ص70.

[100] محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، المرجع السابق، ص201.

حيث لم تقبل الحكومة العراقية بما جاء بالمسودة المقدمة من الجانب الإيراني بشأن الادارة المشتركة للملاحة في الشط، كما لم تقبل الحكومة الإيرانية بوجهة النظر العراقية والتي تركزت على أن يكون موضوع الاتفاقية هو تنظيم الملاحة في شط العرب، وعليه أصدرت الحكومة أوامرها باستدعاء الوفد الإيراني وقطع المفاوضات[101].

لتعلن الحكومة الإيرانية بأنها تعتبر معاهدة الحدود باطلة وغير ذات قيمة وصارت السفن التي تقصد الموانئ الإيرانية ترفع العلم الإيراني، وحتى الأجنبية منها، ولما احتجت الحكومة العراقية على ذلك باعتباره يمس السيادة الوطنية العراقية على شط العرب ومن هنا أعلنت الحكومة الايرانية الغاء معاهدة الحدود المعقودة بين العراق وايران سنة 1937 وكأنها لم تكن[102].

2/ الغاء اتفاقية 1937م وتطور النزاع الحدودي في شط العرب

في 19 أفريل 1969 اعلن وكيل وزارة الخارجية الإيرانية أمام مجلس الأمة الإيراني أن الحكومة العراقية لم تظهر أية نية صادقة لتنفيذ التزاماتها بموجب أحكام معاهدة 1937م، ومنه تعتبر هذه المعاهدة ملغاة ولا تربطها بأي التزام، ولن تعترف بأية خط حدودي على طول مجرى شط العرب، ما عدا الخط الذي يقام على أساس من مبادئ القانون الدولي وهو خط الوسط[103].

واضافة الى ذلك فقد قامت إيران حال اعلانها للإلغاء المنفرد لهذه المعاهدة بحشد قواتها العسكرية والبرية والجوية والبحرية على طول خط الحدود بين البلدين، كما قامت باستخدام هذه الحشود للاعتداء على السيادة العراقية في شط العرب، وذلك بمخالفة تعليمات وأنظمة الملاحة في الشط، وان كل هذه الأعمال تشكل خرقا فاضحا ليس فقط لهذه المعاهدة

[101] عبد الفتاح الصبروتي، الحقائق الخافية، المرجع السابق، ص206.

[102] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص315.

[103] عبد الفتاح الصبروتي، المرجع نفسه، ص207.

بل لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي المسلم به عموما والذي يحرم على الدولة أن تتدخل في دائرة الاختصاص الاقليمي لدولة أخرى، بالإضافة الى أن ذلك يخالف منطوق الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة[104].

كما استندت الى عدة حجج منها أنها تنكر صحة وثائق الحدود المفقودة بينها وبين الدولة العثمانية ومعاهدة أرضروم الثانية لسنة 1847م وبروتكول 1913م وتعتبرهما باطلان، أما بالنسبة لشط العرب فتدعي أنها حاولت تسوية القضايا الحدودية بطريقة ودية وأن أهم موضوع فيها هو شط العرب لكن الحكومة العراقية لم تنفذ التزاماتها[105].

2-1/ رد العراق على ادعاءات إيران:

أعلنت الحكومة العراقية ان محاولة إيران الفردية لإلغاء معاهدة الحدود لسنة 1937 تشكل خرقا واضحا لأحكام القانون الدولي، وأنه عمل غير قانوني، وتعتبر إيران مسؤولة عنه لوحدها، إذ أنه لا يحق لأي دولة طرف في معاهدات أو اتفاقيات كهذه تدعي بأنها باطلة وملغاة، كما أن هذه المعاهدة ليست مرهونة بوقت ما، فقد عقدت لتحدد بشكل نهائي وضع الحدود بين البلدين وعليه لا يمكنها اللجوء الى نظرية تبديل الأحكام بتبديل الظروف، كما أن رفض إيران المستمر للوصول الى اتفاقية بشأن المادتين الرابعة والخامسة من المعاهدة، وبالرغم من قيام العراق بتقديم التنازل تلو الآخر لإقناع إيران بعقد اتفاقية لتنظيم الملاحة، وبقية القضايا المتعلقة بالأمر في شط العرب، حسب منطوق المادة الثانية من البروتكول، إلا رد إيران كان الصمت[106].

أما فيما يتعلق بشط العرب وتنفيذ مواد المعاهدة المذكورة سابقا، فإن العراق لم يتجاهل أحكام المعاهدة بل احترمها ونفذ احكامها بحسن نية، كما أنه لم ينكر التزامه في

[104] محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة والتاريخ، المرجع السابق، ص176.

[105] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، المرجع السابق، ص74.

[106] محمد طارق الكاتب، المرجع نفسه، ص177.

عقد اتفاقية لتنظيم شؤون الملاحة في شط العرب، وأن العراق كان لأكثر من ثلاثين سنة مستعد لعقد الاتفاقية المذكورة، وأن أمر تعديل الحدود في شط العرب ومن ثم عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الحدود لم يكن موضوع بحث ولم يتفق عليه سابقا[107].

وهكذا يظهر أن العراق حاول حل المشاكل والقضايا العالقة بين البلدين عن طريق المفاوضات وكان آخرها في فيفري 1969م، غير أن الوفد الإيراني قطع المفاوضات فجأة وعاد الى إيران بعد اجتماعين فقط، هذا وسبق للعراق عام 1961م محاولة اقناع إيران بالالتزام بعرض أية قضية لا يمكن حلها على القضاء الالزامي لمحكة العدل الدولية، غير أن ايران بطريقتها المعتادة للمماطلة واستراتيجية التأخير رفضت الاقتراح العراقي[108].

في ظل توتر العلاقات بين البلدين والاشتباكات المحدودة في شط العرب، وفي ظل تأزم الوضع الداخلي في شمال العراق بتمرد الأكراد والمدعومين من قبل شاه إيران، كل هذا كان ينبئ بتطور الوضع إلى أزمة دولية في منطقة الخليج، وهنا ظهرت مساعي دبلوماسية للتوسط لحل الخلاف بين العراق وإيران.

3/ اتفاقية الجزائر 1975م

لقد كانت الحرب الدائرة في شمال العراق شرسة جدا وتنبئ بنهاية غير محمودة العواقب، وكان استمرارها يكلف الحكومة العراقية خسائر كبيرة فضلا عن الخسائر البشرية والمادية، لذا فقد بدأت القيادة العراقية تلمح الى امكانية حصول تفاهم مع إيران، وأخذ صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية يعرض بشكل غير مباشر امكانية تعديل الحدود في شط العرب مقابل قيام إيران بقطع مساعداتها على الكرد مما لاقى استحسان الشاه[109].

---

[107] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية– الإيرانية، المرجع السابق، ص76.

[108] محمد طارق الكاتب، شط العرب وشط البصرة، المرجع السابق ، ص180.

[109] ناضم رشم معتوق، "انعكاس اتفاقية الجزائر عام 1975 على الحركة الكردية المسلحة في العراق"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، ع 2، م 42، جامعة البصرة، البصرة، 2017، ص194.

وفي عام 1975م بادر الرئيس الجزائري هواري بومدين بالاتصال بالعراق وإيران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها، ووافق العراق على هذه المبادرة تلبية منه لإنقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية وتكللت المفاوضات بعقد اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975م، حيث وقعها عن الجانب العراقي صدام حسين وكان آنذاك نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة وشاه إيران محمد رضا بهلوي (أنظر الملحق رقم 04)، وهي من الحالات النادرة أن يوقع رئيس دولة أو ملك اتفاقية مع نائب رئيس دولة أخرى، حيث يخالف ذلك الأعراف الدبلوماسية، وهذه الاتفاقية مثلت تسوية يتوازن فيها الجانب السياسي والقانوني بحيث تجعل المساس بأي عنصر من عناصرها اخلالا بذلك التوازن وسببا لسقوط هذه الاتفاقية[110].

وانطلاقا من مبدأ حسن الجوار وتطبيقا لمبادئ سلامة تراب الوطن وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين تم الاتفاق بينهم على المبادئ التالية:

أولا: اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءا على بروتكول القسطنطينية لسنة 1913م ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لسنة 1914م المنشأة على أساس البروتكول ذاته.

ثانيا: تحديد حدودهما النهرية حسب خط الثالوك.

ثالثا: بناءا على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشركة ويلتزمان من ثم على اجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعا: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة

[110] شاهين سهام عبد الرزاق، "اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975"، مجلة نسق جامعة دبالى، ع 7، م34، 2022، ص350.

الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات، وفي نفس الوقت قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة[111].

وتنفيذا للاتفاق وبناءا على ما جاء أعلاه اجتمع وزير خارجية العراق ووزير خارجية إيران بحضور وزير خارجية الجزائر في طهران في 15 مارس 1975م، وتم الاتفاق على تأليف ثلاث لجان، بحيث تقوم اللجنة الأولى بتخطيط الحدود البرية وفقا لبروتوكول سنة 1913م ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لسنة 1914م، وتقوم اللجنة الثانية بمهمة الرقابة على الحدود ومنع التسلل وأعمال التخريب، وقد سافر الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية الى الجزائر يوم 17 ماي 1975 لحضور اجتماعات وزراء خارجية العراق وإيران والجزائر والتي بدأت أعمالها في 18 مارس من نفس السنة لمتابعة تنفيذ البنود التي نص عليها الاتفاق، وبحث تقارير اللجان المشتركة، وجرى توقيع أعضاء الوفود الفنية العراقية والايرانية والجزائر على الوثائق الخاصة والملاحق التفصيلية للاتفاق، وصدر بيان مشترك عن الاجتماعات ووقع عليه وزراء الخارجية العراق وإيران والجزائر، إضافة إلى محاضر جلسات اللجنة السياسية المشتركة لتسوية المشاكل المعلقة بين العراق وإيران في ضوء اتفاق الجزائر[112].

وتم في 13 جوان 1975 توقيع معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار اضافة الى بروتكولاتها الثلاثة وملحقاتها وتضمنت ثماني مواد وثلاثة بروتكولات وأهم ما جاء فيها:

- بتعهد الطرفان بممارسة رقابة صارمة وفعالة على الحدود لوقف كل تسلل ذي طابع تخريبي.
- يتبع خط الحدود في شط العرب الثالوك أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند اخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداءا من المنطقة التي تنزل فيها الحدود البرية بين

[111] عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، المصدر السابق، ص388.

[112] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية– الإيرانية، المرجع السابق ، ص87،88.

العراق وإيران في شط العرب حتى البحر كما تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب وأكدت المعاهدة أن خط الحدود البري والنهري مما لا يجوز المساس به وأنه دائم ونهائي، وأيضا شددت المعاهدة على ضرورة حل الخلافات عن طريق المفاوضات أو اللجوء الى التحكيم والمحاكم، ويكون حكم المحاكم ملزم للطرفين كما اعتبرت العراق أن اتفاقية الجزائر قرار شجاع ووطني وأنقذت العراق من مخاطر جدية[113].

بعد توقيع اتفاقية الجزائر جرت مفاوضات واتصالات عديدة بين الجانبين العراقي والإيراني من أجل وضع بنود الاتفاق موضع التطبيق، وخاصة ما يتعلق بتخطيط الحدود البرية والنهرية وتثبيت دعائم الحدود والأمور الأخرى ذات الطابع الفني، وتم التوقيع على البروتوكولات الثلاثة المستندة الى اتفاقية آذار وهي بروتكول تحديد الحدود النهرية وبروتكول إعادة تخطيط الحدود البرية وبروتكول الأمن على الحدود المشركة، وقد سارع الجانب الإيراني لإنجاز مهمة تخطيط الحدود في شط العرب وأصبحت الحدود في شط العرب تسير مع خط مجرى الملاحة بعد أن كانت تسير مع الضفة اليسرى لشط العرب، في حين تطلب الأمر وقتا أطول لإعادة تخطيط الحدود البرية وفقا لبروتكول القسطنطينية ومحاضر لجنة تخطيط الحدود نظر للمسافة الطويلة التي يتطلبها تثبيت واقامة دعائم الحدود في الحدود البرية من جهة أخرى[114].

قطع الطرفان أشواطا في العمل حتى أواخر 1978م وبينما كانت فرق العمل المشتركة بين العراق وإيران تعمل على انجاز مهمتها في اكمال دعائم ترسيم الحدود، تدهورت الأوضاع في إيران وبرز دور المعارضة ضد الشاه، لذلك لم تقم إيران بتسليم الأراضي العراقية للعراق بسبب الأوضاع الداخلية في إيران والتي أدت الى خلع الشاه محمد

[113] اسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015، ص26.

[114] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية في ضوء القانون الدولي، المرجع السابق، ص93.

رضا بهلوي، ورفض النظام الإيراني الجديد بزعامة آية الله الخميني أن يعيد الاراضي الى العراق واستمرت إيران في احتلال اجزاء من الأراضي العراقية[115].

والنظام الجديد بدلا من أن ينفذ التزاماته بموجب اتفاق الجزائر أبدى مواقف عدائية واخلالا بعلاقات حسن الجوار، وأخذ يطلق التصريحات المتكررة بعدم التزامه باتفاقية آذار، واضافة الى تصريحات المسؤولين الإيرانيين ليس فقط بعدم اعادة الأراضي الى العراق فحسب، بل اعتبر أن العراق جزءا من أملاك الدولة الفارسية كما أنه خرق بندا أساسيا من بنود الاتفاقية عندما استدعى قيادة المتمردين العراقيين من و. م. أ الى إيران، والذين وصلوا بالفعل الى إيران لتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية، وذلك بإسناد صريح وواضح من السلطات الإيرانية الجديدة والتي تتصف بالطابع التخريبي، مما يخالف المبدأ الثالث من المبادئ الأساسية التي قامت عليها الاتفاقية والمادة الثالثة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران وبروتوكول اعادة تخطيط للحدود البرية وملاحق البروتوكول الملحقة بالمعاهدة المعقودة في 13 جوان 1975م وملحقاته[116].

وازاء التمادي الإيراني في الانتهاكات لاتفاقية 1975م بل والاصرار عليه من خلال ما نوهت اليه الأوساط الرسمية الإيرانية، من أن الاتفاقية المذكورة مشبوهة ولا تحقق مصلحة إيران، فقد ثبت لدى الحكومة العراقية بأن الحكومة الإيرانية قد انتهكت عناصر التسوية الشاملة التي تضمنتها الاتفاقية بإلغائها من جانبها، ولذلك قرر مجلس قيادة الثورة يوم 17 سبتمبر 1980 اعتبار تلك الاتفاقية ملغاة وإعادة السيادة الكاملة من الناحية القانونية والفعلية على شط العرب، والتصرف وفقا لذلك وعلى هذا الأساس، وذلك لإخلال الحكومة الإيرانية بالاتفاقية والبروتكولات الملحقة بها من خلال عدم احترامها لعلاقات حسن الجوار وتدخلها في شؤون العراق الداخلية وامتناعها عن إعادة الأراضي العراقية المغتصبة والتي

[115] اسلام محمد المغير، الحرب العراقية الايرانية 1980-1988، المرجع السابق، ص27.

[116] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية في ضوء القانون الدولي، المرجع السابق، ص96.

جرى الاتفاق على اعادتها بموجب الاتفاقية المذكورة، الأمر الذي يدل على أن الجانب الإيراني يعتبر اتفاقية آذار في حكم المنتهية[117].

ومن الأسباب التي أدت الى الغاء اتفاقية الجزائر هو أن النظام الجديد منذ أن تسلم السلطة في إيران، أظهر معاداته وحقده على العراق نظاما وشعبا، كما عبر العراق في مذكرات عديدة موجهة للحكومة الإيرانية عن سرور العراق وإيمانه العميق بضرورة اقامة علاقات ودية وطيبة مع الجارة إيران، ولكن السلطات الإيرانية وقفت في مواقف عدائية ضدها كما قامت بسلسلة من الاعتداءات بهدف القضاء على السلطة الوطنية، منها الاعتداءات على المؤسسات الرسمية العراقية في إيران، وتصريحات المسؤولين الإيرانيين المعادية للعراق وأيضا التجاوزات التي قامت بها القوات المسلحة الإيرانية البرية على المخافر وعرقلة الملاحة في شط العرب، ورغم تقديم الحكومة العراقية مذكرة الى السفارة الإيرانية طلبت فيها رفع التجاوز ولكن الحكومة لم تجب عليها[118].

وفي أيلول ومن نفس العام اندلعت الحرب العراقية الإيرانية واستمرت الى عام 1988م، وبعد اجتياح العراق للكويت ثم انسحابه منها بعد تدخل قوات حلف الناتو بقيادة الو.م.أ ، أعلن العراق عن اعادته لكل الأراضي الإيرانية خلال حرب الثماني سنوات كما اعترف بسيطرة إيران على نصف مياه شط العرب، واستمر الحال على ما هو عليه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وسقوط النظام العراقي، حيث تم التأكيد على اتفاقية 1975م من قبل الحكومة الإيرانية لأن هذه المعاهدة أعطت ايران الحق في السيطرة على نصف مياه شط العرب، أي أن الحدود تسير بموجب خط الثالوك، وقد جرت عدة محادثات بين الطرفين لتوقيع اتفاق حول ادارة الملاحة في النهر وتنظيفه من الفوارق والترسبات فضلا عن معالجة

[117] عماد عبد السلام رؤوف، الصراع العراقي الفارسي، المصدر السابق، ص397.

[118] جابر ابراهيم الراوي، الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية لعام 1975، المرجع السابق، ص101.

تغيير مجرى النهر بفعل العوامل الطبيعية وما ترتب عليه من تغيير خط الحدود وتقدم الأراضي الإيرانية باتجاه الأراضي العراقية، ولكن دون جدوى[119].

[119] محمد زباري مونسي السبتي، مشكلة تغير مجرى شط العرب وتأثيره على تغير الحدود النهرية بين العراق وإيران، المرجع السابق، ص18.

الخاتمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

خاتمة :

ان موضوع الحدود كان ولا زال من القضايا المهمة التي ألقت بضلالها على العلاقات بين الدول العربية وغير العربية، وفي منطقة الخليج العربي كانت مشكلات الحدود حاضرة وبقوة، وحتى وإن توفرت الخرائط التي توضح رسم الحدود، ففي كثير من الأحيان تكون غير معترف بها من كل الأطراف، وذلك بسبب المبادئ والأسس التي اعتمدت في وضع هذه الحدود أو التسويات.

ففي حالة العراق وإيران التي قمنا بدراستها كان من المفترض أن تكون الحدود بينهما عاملا لإستقرار العلاقات خاصة في ظل روابط الجوار التاريخية والدينية بين الشعبين، الا أن الخلاف بين الدولتين استمر ولمراحل عديدة ومختلفة وكل مرحلة من تلك المراحل كانت تعكس ميزان القوى بين الدولتين.

حيث ان موقع الخليج العربي الاستراتيجي جعلها محل أطماع للكثير من الدول الغربية الاستعمارية خاصة بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على تعزيز نفوذها تدريجيا بعد التأكد من ضخامة المخزون النفطي في دول الخليج.

لهذا فإن المعاهدات والاتفاقيات التي طبعها النفوذ الأجنبي في المنطقة أدى الى نشأة كيانات سياسية أخذت مسارات تطور مختلفة عززت الشخصية المستقلة لكل دولة رغم تجانس المنطقة طبيعيا وحضاريا مما أدى الى وجود حدود سياسية لم تحترم هذا التجانس في ظل عدم وجود فواصل طبيعية أو نطاقات تمايز حضاري واجتماعي اضافة لوجود دول متضررة من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية كما هو حال العراق.

لهذا ظهر لنا أن مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي من خلال حالة العراق وإيران هي مخلفات استعمارية حيث خلق الاستعمار مجموعة من الحدود التي أثارت النزاع، وحرص على أن يجعل من رواسب استعماره مشاكل للحدود بين الدول وخاصة في ظل

حساسية مسألة الحدود السياسية في منطقة الخليج والعالم كله باعتبارها قد تتحول في بعض الأحيان الى نزاع مسلح.

لقد ظهر من خلال هذا البحث أن العراق وإيران لهما تاريخ طويل من الخلاف والنزاع الحدودي بينهما ويعود الى فترة تشكلهما ككيانيين سياسيين على يد الاستعمار البريطاني، كما ارتبط بمشكلة ترسيم الحدود بينهم لا سيما في الممر المائي شط العرب الذي كان مصدر التوتر الرئيسي بين البلدين.

واتضح أن المعاهدات التاريخية التي ورثها العراق عن الدولة العثمانية منحته السيادة على هذا الممر المائي، في حين ظلت إيران تطالب بتقاسم السيادة بينهما على مياه شط العرب، وكان العراق يجد فيه منفذه الأساسي الى الخليج لا سيما وأنه يعاني من ندرة منافذه الى مياه الخليج العميقة التي تسهل استقبال وارداته ووصول صادراته الى الموانئ العالمية.

لقد جعل هذا الأمر العلاقة بين العراق وإيران تتميز بالتوتر والعداء ونقض المعاهدات والاتفاقيات المبرمة على اساس التفاهم، لكن إيران حصلت على العديد من المكاسب في شط العرب منها الضفة الشرقية اليسرى والتي كانت تعرف بعربستان، كما حصلت على مكسب جديد حين أقرت معاهدة 1937م بأن شط العرب سيكون مفتوحا لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى الغير التجارية. أما المكسب الوحيد الذي حصل عليه العراق من خلال التنازلات هو اعتراف إيران بالحدود بين البلدين على أساس ما حققته من مكتسبات في شط العرب على حساب الحقوق التاريخية والطبيعية للعراق.

وهكذا يظهر جليا من خلال ما سبق أن مسألة الحدود بين العراق وإيران ستبقى مصدر النزاع طالما لم يتم التوصل الى اتفاق مرضي للطرفين ينتج عنه حدود متفق عليها وخاصة بالنسبة للعراق.

قائمة الملاحق

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

أنظر الملحق رقم 01:

نصوص معاهدة أرضروم الأولى:

تضمنت معاهدة أرضروم الأولى ستة مواد، أكدت على الحدود التي أقيمت بناءً على معاهدة زهاب المعقودة سنة 1639م[2]، فيما يلي أهم مواد معاهدة أرضروم الأولى:

- **المادة الأولى:** نصت على عدم تدخل الدولة الفارسية في الشؤون الداخلية لولاية بغداد، وكردستان اللتين أعيد تأكيد تبعيتهما للدولة العثمانية.
- **المادة الثانية:** نصت على حق الإيرانيين في الحج إلى مكة، والمدينة، وحرية العبور إلى المقدسات الشيعية في العراق[3].
- **المادة الرابعة:** نظمت الأمور المتعلقة بالفارين من دولة إلى أخرى، والعشائر المتنقلة بين الدولة العثمانية، والامبراطورية الفارسية، وعدم قبولهم، أو حمايتهم.
- **المادة السابعة:** نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، والعفو عن رعاياهم الذين هربوا قبل الحرب[4].

من خلال مواد المعاهدة يتبين أن معاهدة أرضروم الأولى لم تتناول مشكلة الحدود بين الدولتين بصفة أساسية، وتفصيلية بل بشكل عام، على الرغم من أن المشكلة تحتاج إلى دراسة جغرافية، واقتصادية، وبشرية شاملة، وبالتالي فإنها تعد معاهدة حسن جوار أكثر منها معاهدة حدود[5].

أنظر الملحق رقم 02:

معاهدة أرض روم والمذكرات الإيضاحية(*)
31 أيار (مايو) 1847م

استمرت إيران في مداخلاتها بشؤون العراق طويلًا، وكانت كثيرًا ما توشك أن تحصل معركة جديدة بين الدولتين، وأخيرًا قررت الدولتان إجراء مباحثات جديدة وعقد مصالحة ثابتة يرعاها الطرفان مع العلم أن الدولتين الانجليزية والروسية قد تدخلتا في الموضوع، وتم ذلك فعلًا سنة 1363هـ /31 أيار (مايو) سنة 1847م وهذا نصها:

المادة الأولى

تتنازل الدولتان الإسلاميتان عن كل ما للواحدة على الأخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر على شرط ألا يكون في هذا الترتيب ما له مساس بالأحكام الموضوعية لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها المادة الرابعة.

المادة الثانية

تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة- أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب- وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي أي جميع الأراضي الجبلية في المنطقة بما في ذلك وادي كرند، وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها، وتتعهد تعهدًا رسميًا بألا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها، وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية على مدينة المحمرة وميناءها، وجزيرة خضر والمرسى، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية- أي الضفة اليسرى من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بانها تابعة لإيران، وفضلًا عن ذلك فللمراكب الإيرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية، وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

المادة الثالثة

لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن ادعاءاتهما الأخرى المختصة بالأراضي فإنهما يتعهدان بأن يعينا حالًا قوميسرين ومهندسين ممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على أحكام المادة المتقدمة.

(*) معاهدة أرض روم والمذكرات الإيضاحية (1847/5/31)؛ الصراع العربي الفارسي، ص191-197.

أنظر: اسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، المرجع السابق، ص271

تابع للملحق رقم 02.

المادة الرابعة

يوافق الفريقان على أن يعينا في الحال قوميسرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضررًا لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وضعتها وقدمتها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادي الأول سنة 1261، وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ تلك السنة التي وقعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة.

المادة الخامسة

تتعهد الحكومة العثمانية بأن يقيم الأمراء الإيرانيون الفارون في بروسة، وبألا يسمح لهم بمغادرة ذلك المحل ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بإيران، وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين للأخرى، عملًا بأحكام معاهدة أرض روم الأولى.

المادة السادسة

على التجار الإيرانيين أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم عينًا أو نقدًا حسب قيمة تلك البضائع الجارية الحالية وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالمتاجرة في معاهدة أرض روم المنعقدة سنة 1238هـ (1823م) ولا يستوفي شيء إضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة.

المادة السابعة

تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الإيرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الماكن المقدسة في الأراضي العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت، وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة في تقوية وتوثيق عرى الصداقة والتفاهم الواجب بقاؤهما بين الدولتين الإسلاميتين وبين رعاياهما فإنها تتعهد باتخاذ أنسب الوسائل التي من شأنها أن تؤمن أمور التمتع بالامتيازات المذكورة في الراضي العثمانية ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا وذلك بصورة تحميهم من كل ظلم أو خشونة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأعمالهم التجارية أم بأي أمر أخر، وفضلًا عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الإيرانية في أماكن واقعة في أراضي عثمانية تتطلب وجودهم بداعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الإيرانيين، إنما تستثني من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتتعهد فيما يخص القناصل الموصى إليهم بأن تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناءً على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول المتحابة الأخرى، وتتعهد الحكومة الإيرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في أماكن واقعة في إيران، ترى تلك الحكومة لزومًا لتعيي قناصل فيها، وكذلك

272

أنظر: اسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، المرجع السابق، ص272.

تابع للملحق رقم 02.

المادة الثامنة

تتعهد الدولتان الإسلاميتان الساميتان المتعاقدتان باتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة، وتتعهدان فضلًا عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما إزاء مختلف أعمال التعدي كلها كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع في أراضيهما.

على الدولتين المتعاقدتين الساميتين فيما يخص العشائر المتنازع فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها أن تتركها حرة في اختيار وتقرير الأماكن التي ستقطنها دائمًا من الأن فصاعدًا، أما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيء إلى داخل الأراضي التابعة للدولة المسيطرة عليها.

المادة التاسعة

تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة في معاهدات سابقة ولا سيما المعاهدة المنعقدة في أرض روم في سنة (1238هـ -1823م) والتي لا تعدلها أو تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة ويسري هذا التأييد إلى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة.

وتوافق الدولتان الساميتان المتعاقدتان على أن تقبلا وتوقعا هذه المعاهدة عند تبادل نسخهما وعلى أن يتم تبادل وثائق ابرامها في ظرف مدة شهرين أو قبل ذلك.

أنظر: اسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، المرجع السابق، ص273.

أنظر الملحق رقم 03:

تضمن بروتوكول طهران خمسة مواد أهمها:

- **المادة الأولى:** نصت على أن تجتمع لجنة من عدد متساوٍ من مندوبي الدولتين في الأستانة بأسرع وقت.
- **المادة الثانية:** نصت على أن تكون أعمال اللجنة مبنية على أساس معاهدة أرضروم الثانية 1847م.

- **المادة الرابعة:** نصت على أنه إذا لم يتم الاتفاق على مسألة تسوية الحدود خلال ستة أشهر تحال قضية النزاع إلى محكمة التحكيم في لاهاي[1].

بموجب بروتوكول طهران اجتمعت لجنة تقرير الحدود في الأستانة لتحديد الحدود، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات، إلا أنها اختلفت في تفسير المذكرة الإيضاحية الملحقة بمعاهدة أرضروم الثانية 1847م،مما أدى لتوقف أعمال اللجنة[2].

أنظر: اسلام محمد المغير، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، المرجع السابق، ص11،

أنظر الملحق رقم 04:

أنظر الموقع الالكتروني:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/b8/1975_Algiers_Agreement.jpg

قائمة

المصادر والمراجع

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1-رؤوف عماد عبد السلام، الصراع العراقي الفارسي، د،ط، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983م.

2-أبو غزالة المشير عبد الحليم، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، د،ط، د،م، 1994م.

3-مشكور سالم، نزاعات الحدود في الخليج، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والوثائق، بيروت، لبنان، 1993م.

المصادر المترجمة

1-ولبرد ونالد، إيران ماضيها وحاضرها، ط2، تر: دكتور عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 1985م.

المراجع:

1-باقر طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط1، ط2، دار الوراق للنشر المحدودة، بغداد، 2009م.

2- بندقي حين حمزة، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية، ط3، المطبعة الفنية الحديثة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981.

3- الجميل سيار، الخلافات العراقية الايرانية تكوين العراق الحديث، ط1، دار الشروق، عمان، 1997.

4-الحسني عبد الرزاق، العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1958م.

5-خديدة علو سعيد، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، د.ط، دار دجلة، عمان، 2007م.

6-الدجيلي حسن محمد، إيران والعراق خلال خمسة قرون، ط1، دار الأضواء، بيروت، لبنان، 1999م.

7-ديب كمال، موجز تاريخ العراق، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2013م.

8-ديب كمال، موجز تاريخ العراق، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2013م.

9-الراوي جابر إبراهيم، الغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975م في ضوء القانون الدولي، د.ط، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980م.

10-الريس رياض، العرب وجيرانهم، الأقليات العربية في الوطن العربي، ط2، دار رياض الريس، قبرص، 1992.

11-الزبيدي كريم مطر حمزة ، تاريخ إيران الحديث، د.ط، د.م، د.ب، 2017.

12-السبكي آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979م)، د،ط، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م.

13-السرياني محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، ط1، أكاديمية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.

14-سلمان عبد الهادي كريم، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، د،ط، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1916م.

15-سليم أحمد أمين، حضارة العراق القديم، د،ط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011م.

16- سعودي محمد عبد الغنى، الجغرافيا السياسية المعاصرة، د.ط، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2010.

17-شاكر محمود، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر إيران وآفغانستان، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، 1995م.

18-شاكر محمود، إيران، د،ط، المكتب الاسلامي، آسيا، 1975م.

19-الشيخ رأفت، تاريخ العرب المصادر، د،ط، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الهرم، 1996م.

20-الصبروتي عبد الفتاح، الحقائق الخافية في الحرب العراقية الإيرانية الحرب القذرة، د،ط، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، 1986.

21-الضابط شاكر صابر، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، د،ط، دار البصرى، بغداد، 1966م.

22-عبد الباقي أحمد، جغرافية العراق والبلاد العربية، ط1، مطبعة النجاح، بغداد، 1947م.

23-العلوجي عبد الكريم، إيران والعراق صراع حدود أم وجود، ط1، دار الثقافة للنشر، 2007م.

24-العيدروس محمد حسن، الحدود العربية في الجزيرة العربية، د.ط، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2022م.

25-العيدروس محمد حسين، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، القاهرة، الجزائر، 1999م.

26- العزي خالد، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، د.ط، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، د.س.

27-قطوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النفائس بيروت، لبنان، 2015م.

28-الكاتب محمد طارق، شط العرب وشط البصرة، ط1، مطبعة مصلحة الموانئ العراقية، البصرة، 1971م.

29-مجيد كمال، النفط والأكراد (دراسة في العلاقات العراقية- الإيرانية- الكويتية)، ط1، د.ط، دار الحكمة، لندن، 1997م.

30-النجار مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، د،ط، مطبعة الموانئ العراقية، البصرة، 1974م.

31- هارون علي أحمد، أسس الجغرافية السياسية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

32-الوحيلي محمد حسن شذر، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016م.

ثالثا: الموسوعات:

1. الخوند مسعود، الموسوعة الجغرافية، ج12، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995.
2. شريل كمال موريس، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998م.
3. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1983.
4. ظاهر تركي، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر، الموسوعة السياسية، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، 1992،

رابعا: المجلات

- **مجلة المنار**

1-نعيمي زياد عبد الوهاب، ياسين أحمد طارق، "دور التحكيم الدولي في تسوية منازعات الحدود"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية، ع1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، 2017م.

- **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**

2-معتوق ناضم رشم، "انعكاس اتفاقية الجزائر عام 1975م على الحركة الكردية المسلحة في العراق"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ع2، مج42، البصرة، 2022م.

- **مجلة نسق**

3-عبد الرزاق شاهين سهام، "اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975م"، مجلة نسق، ع7، مج34، جامعة ديالي، 2022م.

- **مجلة دراسات البصرة**

4-حسين محمد هاشم، "شط العرب دراسة في الجغرافية التاريخية"، مجلة دراسات البصرة، العدد 22، 2016.

- **مجلة أبحاث البصرة**

5-السبتي محمد زباري مونس، "مشكلة تغيرات مجرى شط العرب وأثرها على الأراضي العراقية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، م43، ع03، 2018.

الرسائل الجامعة:

1-العصيمي خالد عبد الرحمان، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012م.

2-محمد عبد ربه المغير اسلام، الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)، رسالة ماجستر كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2015م.

3-نطور سمية، مسألة الحدود كمحدد للعلاقات بين الدول، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018م.

4-يعقوبي حسين، الجدران الحدودية في العلاقات الدولية من التشديد الى مرونة الحدود المعولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، المسيلة، 2021-2022.

5-عزري أسماء، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي 1979-1991، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

6-زواوي نادية، الحرب العراقية الايرانية بعد عام 1980 وتداعياتها الاقليمية والدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

المحاضرات:

1-يتوجي سامية، محاضرات في مقياس القانون الدولي للحدود، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2020-2021م.

المقالات:

- عمران عبد المعطى أحمد، ما هي أفضل أنواع الحدود السياسية الدولية، المعاضر بمعهد الدراسات الدبلوماسية.
- رابح عمورة، الحدود الدولية وتصنيفاتها، السياسة العالمية، ع 01، جوان 2020.

المواقع الالكترونية:

1. https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/b8/1975_Algiers_Agreement.jpg
2. www.moqatel.com

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداء

مقدمة.....أ-ب-ج-د

الفصل الأول: الحدود السياسية المفهوم وبدايات الاهتمام والنشأة

أولا:ماهية الحدود.....08

ثانيا: نشأة وتطور فكرة الحدود.....09

ثالثا: أنواع الحدود.....12

خلاصة الفصل الأول.....17

الفصل الثاني : السياق التاريخي لنشأة الدولة الحديثة في العراق وإيران وبذور النزاع الحدودي بينهما

أولا: أهمية الموقع الجغرافي للعراق ونبذة تاريخية عنها.....19

ثانيا: أهمية الموقع الجغرافي لإيران ونبذة تاريخية عنها.....24

ثالثا: جذور النزاع الحدودي بين إيران والعراق.....30

خلاصة الفصل الأول.....33

الفصل الثالث: شط العرب وآثره في تطور النزاع الحدودي بين العراق وإيران

أولا: امتداد شط العرب وأهميته.....35

ثانيا: النزاعات الحدودية بين العراق وايران على شط العرب.....40

خاتمة 59

الملاحق..... 62

قائمة المصادر والمراجع 69

فهرس المحتويات 77

ملخص 79

ملخص:

لقد ظهر من خلال هذه الدراسة أن العراق وإيران لهما تاريخ طويل من الخلاف والنزاع الحدودي بينهما ويعود الى فترة تشكلهما ككيانيين سياسيين على يد الاستعمار البريطاني كما ارتبط بمشكلة ترسيم الحدود بينهم لا سيما في الممر المائي شط العرب الذي كان مصدر التوتر الرئيسي بين البلدين وعلى اعتبار أن هذا الشط يجري على جزء من الحدود العراقية الإيرانية وبالنظر الى أهميته التجارية كونه ممرا مائيا هاما يستخدمه كل من العراق وإيران بالملاحة النهرية والتجارة، وهو أحد القضايا الجوهرية التي لها تأثير مباشر في النزاع الحدود بينهم وفي المعاهدات والاتفاقيات التي جمعت بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: العراق، إيران، شط العرب، الحدود العراقية الإيرانية، المعاهدات والاتفاقيات.

Summary:

It has been shown through this study that Iraq and Iran have a long history of dispute and border dispute between them, dating back to the period of their formation as political entities at the hands of British colonialism. This beach takes place on a part of the Iraqi-Iranian borders, given its commercial importance, as it is an important waterway used by both Iraq and Iran for river navigation and trade.

Keywords: Iraq, Iran, Shatt al-Arab, Iraqi-Iranian borders, treaties and agreements.